



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

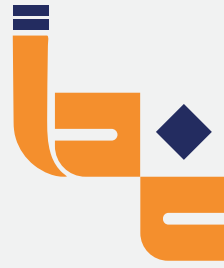
تقرير غداً للمخاطر 2026



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

تقرير غداً للمخاطر

2026



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مؤسسة بحثية واستشارية مستقلة تختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



د. عباس راضي العامري

تخصص استراتيجية
ادارة مخاطر

د. كرار أنور البديري

تخصص استراتيجية
الاستجابة للمخاطر

فريق عمل مؤسسة غداً لإدارة المخاطر

مخاطر امن الطاقة	احمد الوندي
المخاطر الاقتصادية والتكنولوجية	د. صادق علي
المخاطر الجيوسياسية	د. عادل بديوي
المخاطر الجيوسياسية	د.علي فارس حميد
المخاطر القيمة	د. اسامة الشبيب
المخاطر الرقمية	د. يوسف خلف
المخاطر المناخية	السفير د. فريد ياسن
مخاطر الامن المائي والبيئي	الخبير حمزة شريف
المخاطر الديموغرافية	د. علي عبد الامير
المخاطر السياسية	د.ايلاف راجح
المخاطر المعلوماتية	د سيف الدراجي
المخاطر المجتمعية	د علي المعموري
مخاطر الامن القومي	د. اشرف الموسوي
المخاطر المالية والاقتصادية	د. محمود داغر
مخاطر الحركات المتطرفة	السيد جلال الخرسان
مخاطر الصراع	السيد محمد جاسم الجبوري

يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتحليل مجموعة من المخاطر التي تواجه العراق خلال عام 2026، وذلك في سياق يتسم بتصاعد التحديات وتعمّد السياقات المحلية والإقليمية والدولية. ويركّز التقرير على المخاطر التي تمسّ الأمن القومي العراقي، وتتراوح بين الجيوسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، والتكنولوجية، بالإضافة إلى مخاطر الحوكمة والمؤسسات.

إن توسع نطاق وحجم المخاطر، وارتفاع درجة تداخلها وتعقيدها خلال العقود الأخيرة، ولا سيما تلك التي تواجه المؤسسات الحكومية، بات يتطلب نماذج متقدمة من إدارة المخاطر المؤسسية، تأخذ بعين الاعتبار الطابع المركّب للتحديات، والارتباط الوثيق بين الأمن القومي والتنمية المستدامة.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا التقرير إلى رسم خريطة متكاملة للمخاطر ذات الأولوية، وتحليل تداعياتها المباشرة وغير المباشرة، وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة، وصياغة رؤية مستقبلية مدعومة بسياسات قابلة للتنفيذ. ويطمح التقرير إلى أن يشكل مرجعاً عملياً لصنّاع القرار في الحكومة العراقية، من خلال تقديم توصيات متوازنة تساعد على بناء نظام متكامل لإدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار الوطني والسيادة العراقية.

المحتويات

9.....	المقدمة
11.....	مصفوفات المخاطر المؤثرة على الامن القومي العراقي
23.....	المخاطر الجيوأمنية على الأمن القومي العراقي: من التهديد إلى التمكين الاستراتيجي
29.....	مخاطر الأمن المائي في العراق: تهديد متصاعد لركائز الاستقرار الوطني
33.....	المخاطر المالية في الاقتصاد العراقي
38.....	مخاطر أمن الطاقة في العراق
41.....	مخاطر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق
44.....	المخاطر المجتمعية والقيمية في العراق

المقدمة

الأمنية والاستخبارية، حيث لا يزال الجهاز الأمني العراقي يعاني من قصور في الرؤية الاستباقية، وضعف في التكامل المؤسسي، واعتماد مفرط على الدعم الخارجي، فضلاً عن التسليح. في موازاة ذلك، يبرز الأمن المائي بوصفه أحد أعمدة السيادة المهددة، نتيجة التغيرات المناخية والسياسات المائية التقييدية لدول الجوار، وهو ما ينعكس على الأمن الغذائي والسكاني والاقتصاد الريفي والوضع البيئي، وكذلك يخلق صراعاً مجتمعياً مستداماً على مناطق تواجد المياه.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تكشف المخاطر المالية - الاقتصادية عن هشاشة البنية التنموية، بفعل الاعتماد المفرط على الريع النفطي، وضعف التنوع الاقتصادي، وغياب سياسات نقدية وضرائبية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات، ويقف في مقدمة التحديات الاقتصادية رهن عائدات النفط العراقي بالبنك الفدرالي الأمريكي واخضاع الاقتصاد العراقي برمته لسياسات خارجة عن ارادته، ويضاعف هذا التهديد الهشاشة الطاقوية، إذ يواجه قطاع الطاقة تحديات هيكلية تتعلق بضعف البنية التحتية،

يقف العراق أمام خارطة مخاطر معقدة؛ تتشابك فيها التحديات الجيوسياسية مع المخاطر الداخلية، بما يجعل الأمن القومي في حالة اختبار دائم ومتعدد الأبعاد. فلم تعد المخاطر مقتصرة على الجبهات العسكرية أو التهديدات التقليدية، بل باتت تتغلغل في النسيج المجتمعي، وتمتد إلى القيم والثقافة، وتخرق الفضاء الرقمي، وتضغط على الموارد الحيوية، وتزعزع مرتكزات السيادة المالية والطاقوية. فبقدر ما يتمتع العراق بموقع استراتيجي محوري، فإنه يتحمل عبء التنافس الإقليمي والدولي، ويواجه ضغوطاً متزايدة من قوى خارجية تتنازع النفوذ داخل حدوده وتسعى للتأثير على قراره السياسي الداخلي والخارجي. تكشف المراجعة الاستراتيجية للمخاطر الكبرى التي تحيق بالعراق والتي تم تحليلها في هذا الإطار عن ثمانية مستويات رئيسة من التهديد: تتجلى المخاطر الجيوسياسية كعنصر ضاغط ومستمر، وتتأتى من تموضع العراق في قلب التنافس الإقليمي والدولي، وتعدد مراكز النفوذ داخله، ومساعي التأثير على قراره السيادي، وتفرع عن تلك المخاطر سلسلة من التحديات

وتداخل النفوذ السياسي ، والتهريب خارج الأطر الرسمية ، وغياب استراتيجية واضحة للأمن الطاقوي ، في مقدمتها الممرات البديلة .

في عمق هذا السياق ، تتفاعل المخاطر المجتمعية ، فالنمو السكاني المتصاعد مقابل نقص حاد في البنى الأساسية خصوصاً السكن والتعليم والصحة ، يجعلنا أمام مشكلة حقيقية تعيق أي تقدم بالأمن الشامل ، كما يعاني المجتمع من اضطراب في العقد الاجتماعي ، بسبب تفشي الفساد ، ضعف الاستقرار السياسي ، تصاعد الإدمان والمخدرات ، وتنامي ظواهر مقلقة مثل «أطفال النزاع» ، ما يعكس غياب العدالة المكانية وتآكل الثقة بالمؤسسات . تتفاعل هذه التهديدات مع المخاطر الرقمية - التكنولوجية ، والتي تتجسد في ضعف الحوكمة السيبرانية ، وغياب الأطر التشريعية لحماية البيانات الوطنية ، في وقت تتسارع فيه الهجمات الإلكترونية وتستهدف البنى الحيوية .

وأخيراً ، تظهر المخاطر القيمية كعامل غير منظور لكنه بالغ التأثير ، إذ تسهم في تفكك النسيج الوطني من خلال تراجع المنظومة الأخلاقية ، غياب الهوية (الجامعة) ، التي تسبق تشكيل الهوية الوطنية وتمهد لها ، وتفشي خطابات التحريض والكراهية ، وبروز الحركات المنحرفة والغزو القيمي ، ما يخلق بيئة خصبة للتطرف والانقسام الداخلي وهشاشة الانسجام المجتمعي ، ما ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار السياسي .

إن ما يوحد بين هذه المخاطر المتعددة التي تواجه العراق هو طابعها المركب والمتداخل ، حيث تتفاعل الأزمات الجيوسياسية مع التحديات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في حلقة متصاعدة من التأثير المتبادل . هذا التشابك لا يسمح بالاستجابة عبر أدوات تقليدية أو حلول قطاعية منفصلة ، بل يفرض تبني نهج استراتيجي

متكامل يستند إلى رؤية شاملة تعالج الجذور لا العوارض .

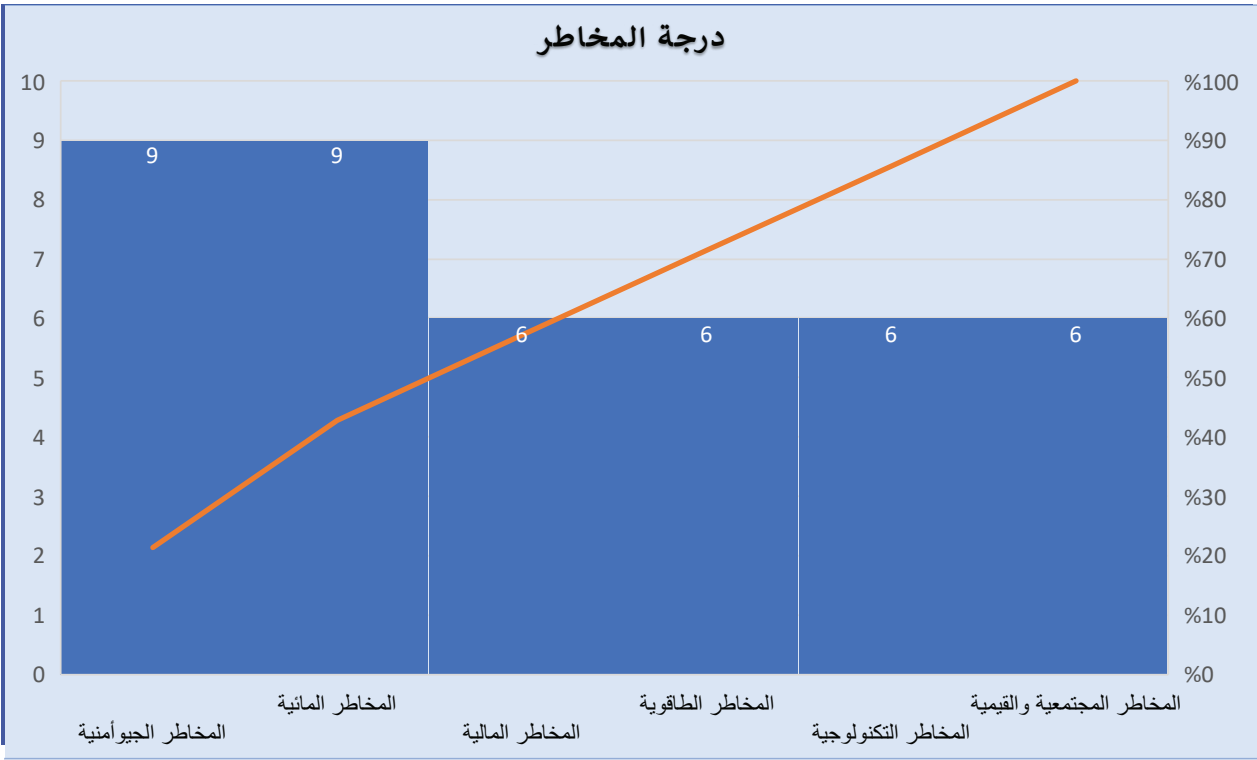
ويقتضي هذا النهج اعتماد إصلاحات هيكلية وجذرية تعيد تشكيل بنية الدولة على أسس الحوكمة الرشيدة والاستقلالية الوطنية ، مقرونة بدبلوماسية نشطة ومتعددة المستويات - عربية ، إقليمية ودولية - تعيد تموضع العراق كفاعل لا كساحة ، وتفعّل أدواره في صناعة القرار الإقليمي والدولي .

كما يتطلب الأمر مقاربات تنموية - وقائية تعالج الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية من منابعها ، عبر إطلاق استراتيجيات وطنية واقعية قابلة للتنفيذ ، تُعيد الاعتبار لمنظومة الأمن القومي بمعناها الشامل ، فتُعزز الاستقلال المالي ، وتُحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، وتؤمن السيادة المائية ، وتدعم الاستقرار الاجتماعي ، وتُحصّن الفضاء الرقمي الوطني ضمن إطار من السيادة الرقمية المستدامة .

بهذه المنهجية التشاركية الشاملة ، يمكن للعراق أن يتجاوز منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء الدولة ، ومن الاستجابة المتأخرة إلى الوقاية الفعالة والتأثير المدروس .

المخاطر التي تواجه الأمن القومي العراقي

الاحتمالية وشدة التأثير ودرجة الخطورة			
المخاطر	احتمالية حدوثه	شدة تأثيره على الامن القومي	درجة خطورته على الامن القومي
المخاطر الجيوأمنية	مرتفع	جسيم	حرج
المخاطر المائية	مرتفع	جسيم	حرج
المخاطر المالية	متوسط	جسيم	مرتفع
المخاطر الطاقوية	متوسط	جسيم	مرتفع
المخاطر التكنولوجية	متوسط	جسيم	مرتفع
المخاطر المجتمعية والقيمية	مرتفع	متوسط	مرتفع



درجة المخاطر = احتمالية الحدوث X شدة التأثير

	شدة التأثير			
	محدود	متوسط	جسيم	
منخفض	-1-	-2-	-3-	توصيات التخفيف
متوسط	-2-	-4-	-6- R3 R4 R5 R6	
مرتفع	-3-	-6-	-9- R1 R2	

تصنيف المخاطر

مرتفع الى حرج 9-6

متوسط 4-2

منخفض 2-1

R1 المخاطر الجيوإقليمية

R2 المخاطر المائية

R3 المخاطر العالية

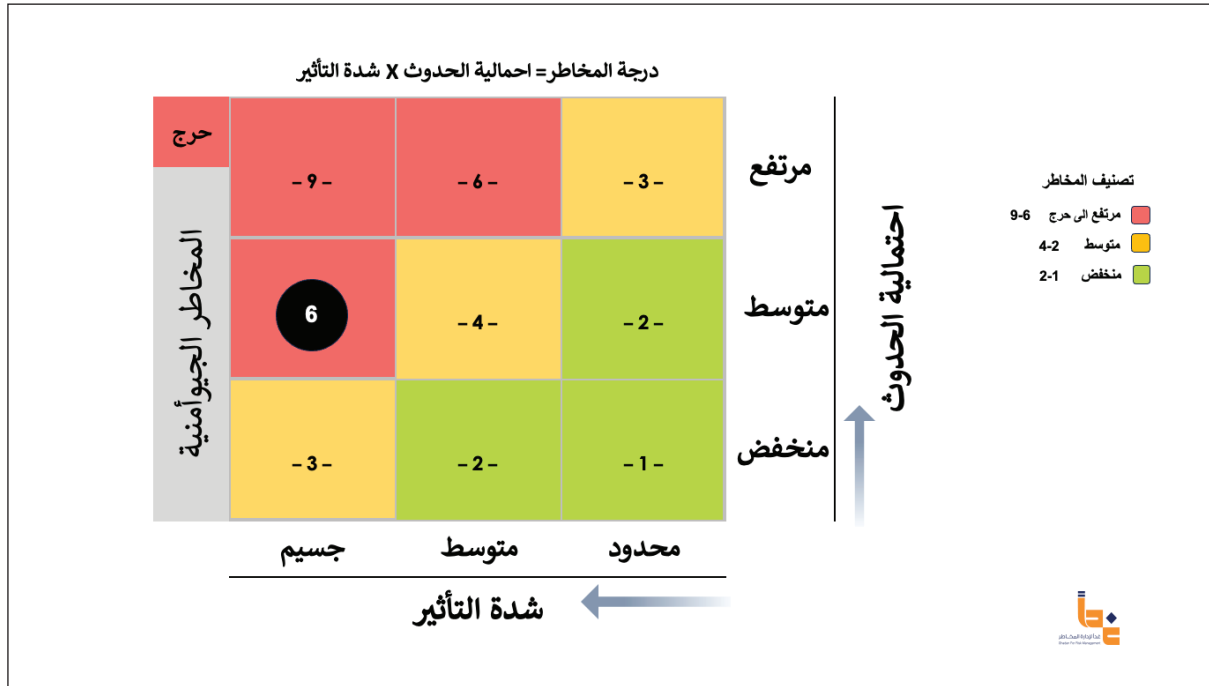
R4 المخاطر الطاقوية

R5 المخاطر التكنولوجية

R6 المخاطر الاجتماعية والقيمية

المخاطر الجيوأمنية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: حرج

- ضعف التكامل الإقليمي بين العراق وجيرانه.
- تحدي المنافسة بين القوى العظمى.
- تششت الرؤية الوطنية في التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية الضاغطة.

التداعيات:

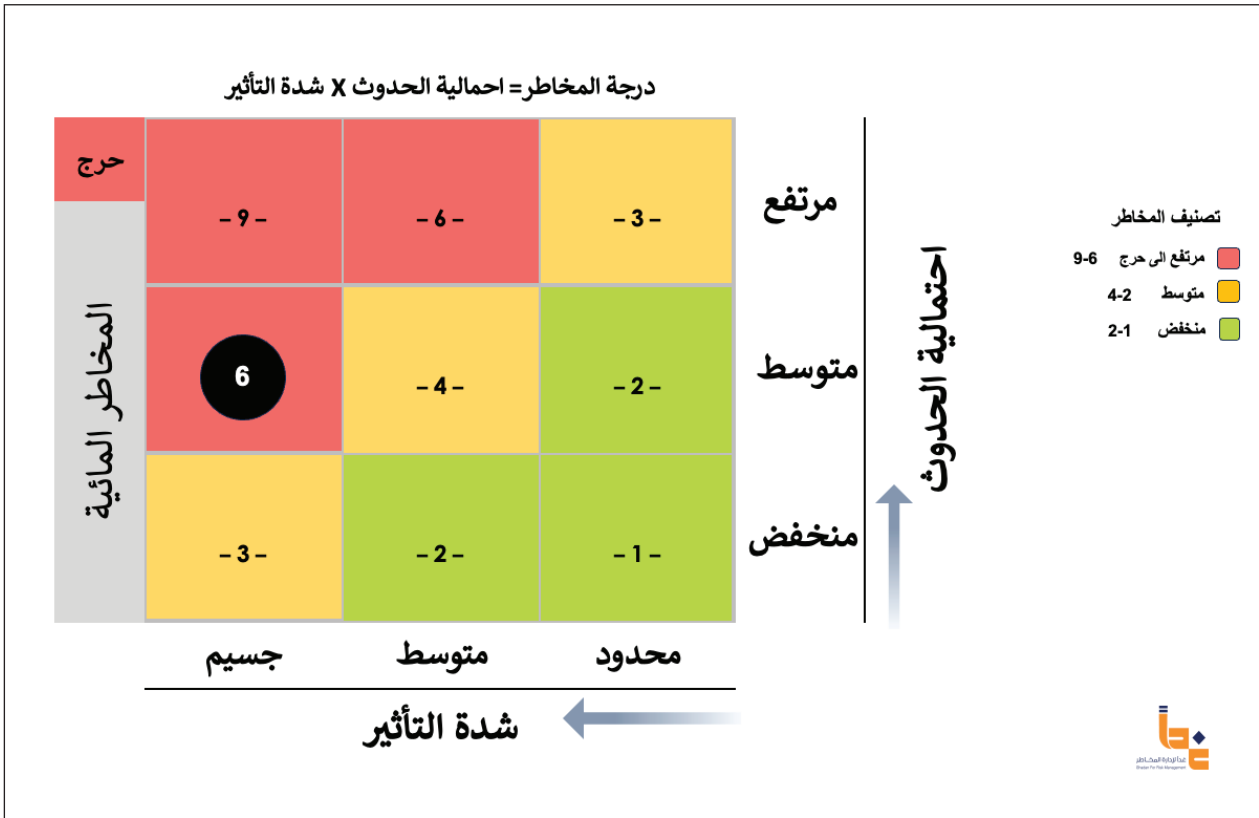
- تهديد القرار السيادي والتماسك الإقليمي.
- تفجر النزاعات المسلحة.
- تهديدات أمنية تعطل الامن والتنمية.
- تعطيل السياسات الوطنية.

المؤشرات:

- ساحة لتجاذب وصراع القوى بين إيران وأمريكا.
- تأثيرات المشهد السوري الجديد.
- اقتراب الكيان الإسرائيلي من الجغرافية العراقية.
- استمرار وجود القوات الأجنبية.
- استمرار وجود سلاح خارج سيطرة الدولة.
- صراعات بالوكالة.
- هشاشة البيئة الجيوسياسية المحيطة بالعراق.
- وجود بقايا تنظيم داعش.
- تفكك المنظومة الأمنية الإقليمية.

المخاطر المائية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: حرج

كفاءة الاستخدام.

التداعيات:

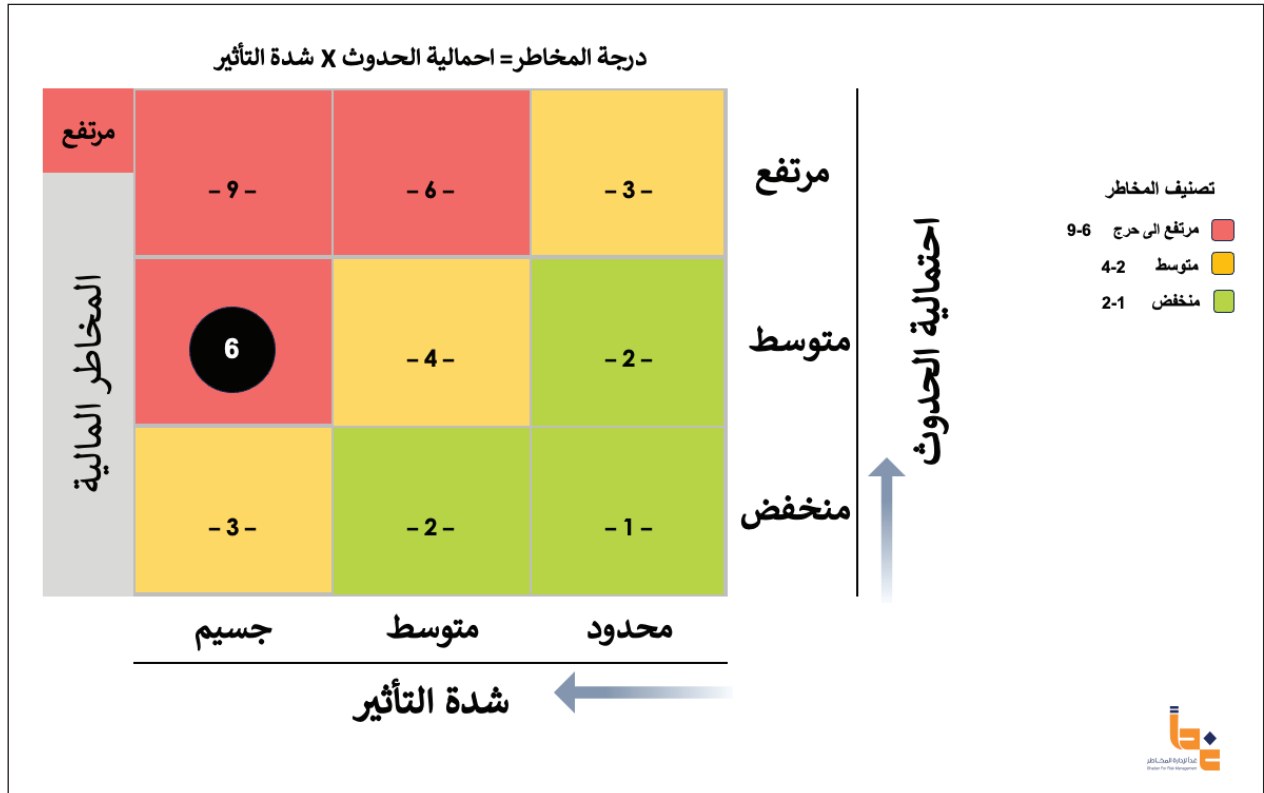
- تفاقم أزمة الغذاء.
- تراجع القدرة على تأمين مياه الشرب والزراعة.
- صراع مائي صريح مع الدول المتشاطئة.
- تفاقم ملوحة مياه.
- توترات داخلية على المياه.
- هجرة من الريف إلى الحضر.

المؤشرات:

- شحة المياه وتدهور جودتها.
- الانخفاض الحاد في مناسيب نهري دجلة والفرات.
- سياسات دول الجوار.
- التغيرات المناخية.
- غياب اتفاقيات ملزمة مع الدول المتشاطئة.
- القصور في الأداء الحكومي والإداري.
- ضعف البنية التحتية المائية.
- الضغط الديمغرافي والتوسع العمراني والصناعي.
- استمرار الهدر المائي وتدني

المخاطر المالية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: مرتفع

المؤشرات:

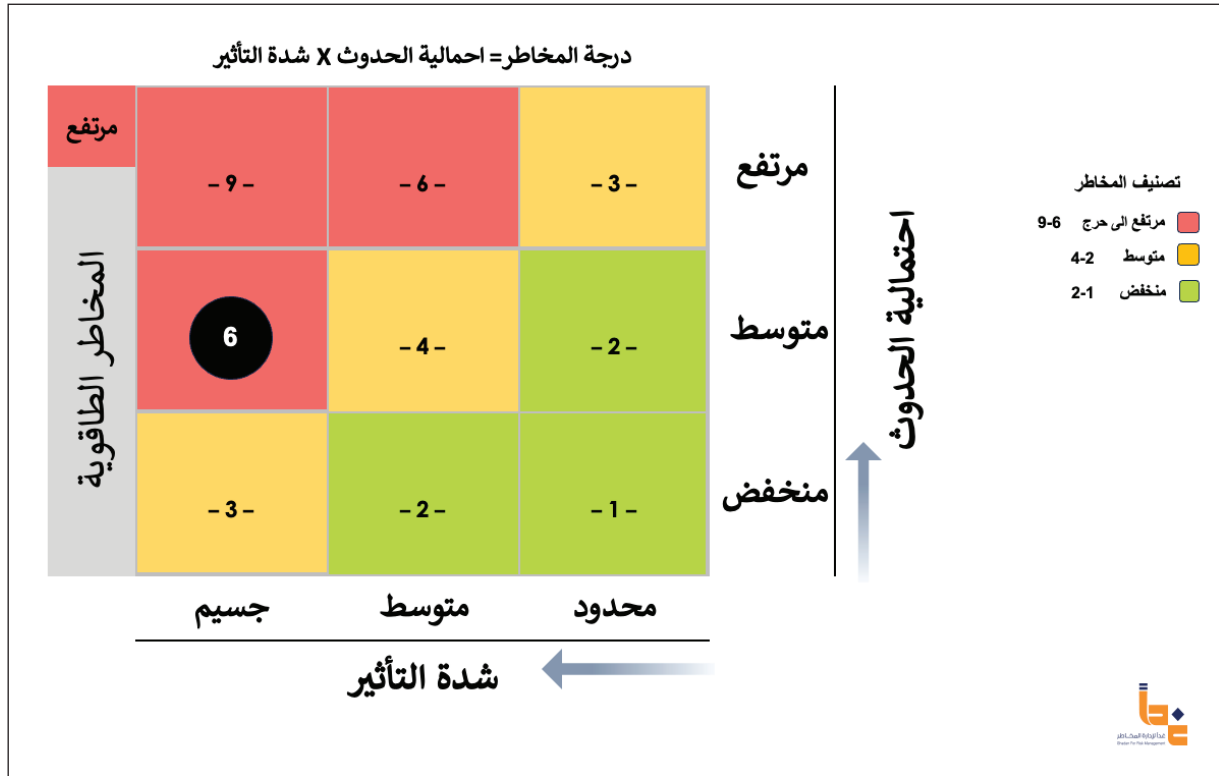
- الاعتماد على النفط بنسبة 90 % من الموازنة.
- تقلبات أسعار النفط العالمية.
- ضعف النظام الضريبي.
- تراجع الاستقلالية المالية النقدية.
- ارتفاع معدلات الفساد التي تقوض كفاءة الإنفاق.
- التقلبات في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار.
- شيوع عمليات تهريب العملة.
- ارتفاع معدلات الدين العام والعجز المالي.
- تعثر اصلاح وتطوير القطاع الخاص.
- ضعف التخطيط الاستراتيجي.
- استمرار الاختلالات الهيكلية في النظام المصرفي.
- هيمنة المصارف العامة على النظام المصرفي.
- تحديات الثقافة الشعبية للمواطن في التعامل مع وسائل الدفع الإلكتروني.

التداعيات:

- عجز مالي متكرر.
- ضعف الاستدامة المالية.
- تراجع استدامة الخطط الاقتصادية.
- تقليص الإنفاق العام والتموي.
- إرباك الأسواق والمستثمرين.
- تحدي الوصول السلس إلى الأموال العراقية في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
- إعاقة نمو الأعمال الخاصة.
- ضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة.

المخاطر الطاقوية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: مرتفع

البيروقراطية والفساد.

المؤشرات:

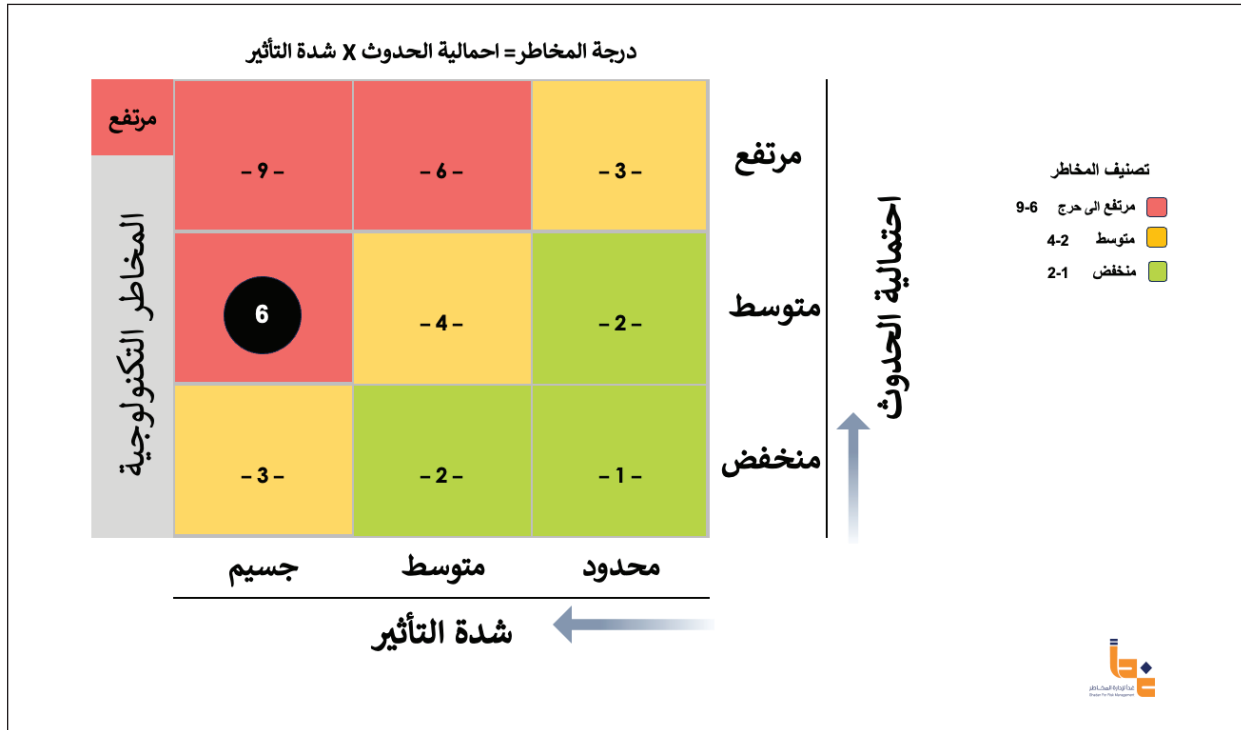
- الارتهاان الاقتصادي المفرط على النفط الخام.
- ضعف البنية التحتية للكهرباء والنقل والتكرير.
- تباطؤ الاستثمار الاستراتيجي في الغاز المصاحب.
- الاعتماد المزمّن على دول الجوار في تأمين الكهرباء والغاز.
- غياب التوازن والتنوع في استثمار الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة.
- الاعتماد على واردات الغاز الخارجي.
- استمرار عمليات تهريب النفط براً وبحراً.
- بيئة إدارية مترهلة تعاني من

التداعيات:

- عدم استقرار الميزانية العامة للدولة.
- تقلبات في الإيرادات بسبب تقلبات أسعار النفط.
- إعاقة التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.
- انقطاعات الكهرباء المزمّنة.
- هدر وخسائر في الطاقة.
- خسائر مالية.
- تهديد الاستقلال الاقتصادي والطاقوي.
- تهديد سيادة العراق على موارده.
- تعرض القطاع النفطي للعقوبات

المخاطر التكنولوجية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: مرتفع

التداعيات:

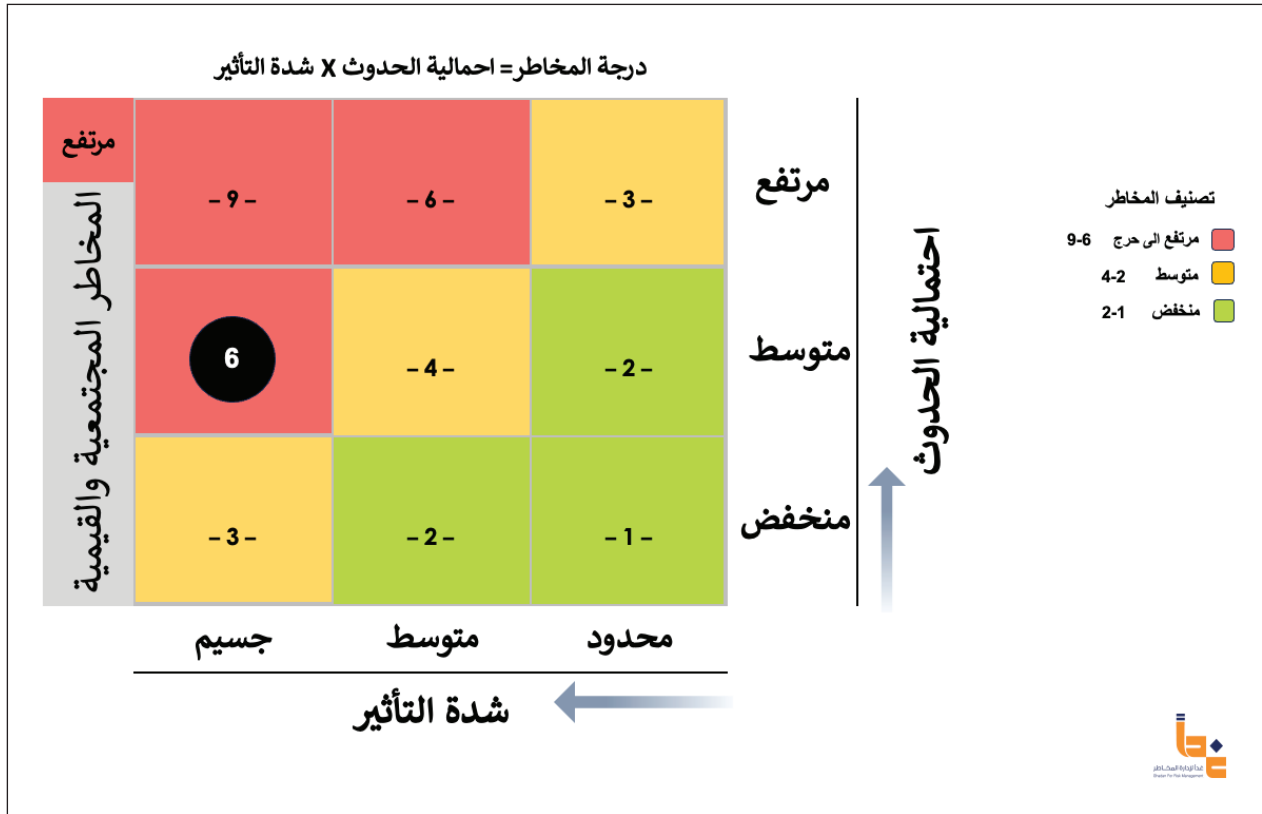
- هجمات إلكترونية على البنية التحتية.
- اختراق مؤسسات الدولة.
- تعطل الخدمات الرقمية الحيوية.
- ضعف السيادة الرقمية للدولة واستقلالها المعرفي.
- انتهاكات جسيمة للخصوصية وحقوق الأفراد.
- مخاطر مشاركة البيانات مع طرف ثالث.
- تعميق الفجوة التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- تصاعد الاستقطاب المجتمعي نتيجة التضليل المعلوماتي.

المؤشرات:

- ضعف الأمن السيبراني.
- غياب قوانين الخصوصية وحوكمة سيادة البيانات.
- ضعف البنية التحتية الرقمية.
- انتشار المعلومات المضللة.
- غياب توجه وطني لبناء بنية تحتية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- الفجوة الرقمية بين الريف والمدينة.

المخاطر المجتمعية والقيمية

الاحتمالية والتأثير ودرجة الخطورة



درجة الخطورة: مرتفع

التداعيات:

- تهديد السلم المجتمعي.
- تراجع الانتماء الوطني.
- ضعف التماسك الوطني.
- تهديد استقرار الأسرة والمجتمع العراقي.
- نمو بيئات التطرف والجريمة المنظمة

المؤشرات:

- فقدان الثقة بين المواطن والدولة.
- الفساد كنمط اجتماعي وإداري.
- تفشي آفة المخدرات.
- تراجع الإحساس بالهوية الوطنية الجامعة.
- الصراع بين القيم التقليدية والقيم الثقافية الوافدة.
- الانقسامات الطائفية والاجتماعية.
- وسائل التواصل الاجتماعي غير المنظمة.
- أزمة الطلاق في المجتمع.
- مشكلة أطفال داعش.
- الأمية الأبجدية.

مصفوفة المخاطر المؤثرة على الامن القومي العراقي

المؤشرات والتداعيات			
المخاطر	درجة الخطورة	المؤشرات	التداعيات
المخاطر الجيوأمنية	مرتفعة	■ سساحة لتجاذب وصراع القوى بين إيران وأمريكا. ■ تأثيرات المشهد السوري الجديد. ■ اقتراب الكيان الإسرائيلي من الجغرافية العراقية. ■ استمرار وجود القوات الأجنبية. ■ استمرار وجود سلاح خارج سيطرة الدولة. ■ صراعات بالوكالة. ■ هشاشة البيئة الجيوسياسية المحيطة بالعراق. ■ وجود بقايا تنظيم داعش. ■ تفكك المنظومة الأمنية الإقليمية. ■ ضعف التكامل الإقليمي بين العراق وجيرانه. ■ تحدي المنافسة بين القوى العظمى. ■ تشتت الرؤية الوطنية في التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية الضاغطة.	■ تهديد القرار السيادي والتماسك الإقليمي. ■ تفجر النزاعات المسلحة. ■ جر العراق الى المعضلة الأمنية الإقليمية. ■ تهديدات أمنية تعطل الامن والتنمية. ■ تعطيل السياسات الوطنية
الأمن المائي	مرتفعة	■ شحة المياه وتدهور جودتها. ■ الانخفاض الحاد في مناسيب نهري دجلة والفرات. ■ سياسات دول الجوار. ■ التغيرات المناخية. ■ غياب اتفاقيات ملزمة مع الدول المتشاطئة. ■ القصور في الأداء الحكومي والإداري. ■ ضعف البنية التحتية المائية. ■ الضغط الديمغرافي والتوسع العمراني والصناعي. ■ استمرار الهدر المائي وتدني كفاءة الاستخدام.	■ تفاقم أزمة الغذاء. ■ تراجع القدرة على تأمين مياه الشرب والزراعة. ■ صراع مائي صريح مع الدول المتشاطئة. ■ تفاقم ملوحة مياه. ■ توترات داخلية على المياه. ■ هجرة من الريف إلى الحضر

المخاطر المالية	مرتفعة	■ الاعتماد على النفط بنسبة 90 % من الموازنة. ■ تقلبات أسعار النفط العالمية. ■ ضعف النظام الضريبي. ■ تراجع الاستقلالية المالية النقدية. ■ ارتفاع معدلات الفساد التي تقوض كفاءة الإنفاق. ■ التقلبات في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار. ■ شيوع عمليات تهريب العملة. ■ ارتفاع معدلات الدين العام والعجز المالي. ■ تعثر اصلاح وتطوير القطاع الخاص. ■ ضعف التخطيط الاستراتيجي. ■ استمرار الاختلالات الهيكلية في النظام المصرفي. ■ هيمنة المصارف العامة على النظام المصرفي. ■ تحديات الثقافة الشعبية للمواطن في التعامل مع وسائل الدفع الإلكتروني.	■ عجز مالي متكرر. ■ ضعف الاستدامة المالية. ■ تراجع استدامة الخطط الاقتصادية. ■ تقليص الإنفاق العام والتموي. ■ إرباك الأسواق والمستثمرين. ■ تحدي الوصول السلس إلى الأموال العراقية في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ■ إعاقه نمو الأعمال الخاصة. ■ ضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة.
أمن الطاقة	مرتفعة	■ الارتهاان الاقتصادي المفرط على النفط الخام. ■ ضعف البنية التحتية للكهرباء والنقل والتكرير. ■ تباطؤ الاستثمار الاستراتيجي في الغاز المصاحب. ■ الاعتماد المزمّن على دول الجوار في تأمين الكهرباء والغاز. ■ غياب التوازن والتنوع في استثمار الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة. ■ الاعتماد على واردات الغاز الخارجي. ■ استمرار عمليات تهريب النفط براً وبحراً. ■ بيئة إدارية مترهلة تعاني من البيروقراطية والفساد.	■ عدم استقرار الميزانية العامة للدولة. ■ تقلبات في الإيرادات بسبب تقلبات أسعار النفط. ■ إعاقه التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل. ■ انقطاعات الكهرباء المزمّنة. ■ هدر وخسائر في الطاقة. ■ خسائر مالية. ■ تهديد الاستقلال الاقتصادي والطاقي. ■ تهديد سيادة العراق على موارده. ■ تعرض القطاع النفطي للعقوبات.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مرتفعة	■ ضعف الأمن السيبراني ■ غياب قوانين الخصوصية وحوكمة سيادة البيانات ■ ضعف البنية التحتية الرقمية ■ انتشار المعلومات المضللة ■ غياب توجه وطني لبناء بنية تحتية لتقنيات الذكاء الاصطناعي ■ الفجوة الرقمية بين الريف والمدينة	■ هجمات إلكترونية على البنية التحتية. ■ اختراق مؤسسات الدولة. ■ تعطل الخدمات الرقمية الحيوية. ■ ضعف السيادة الرقمية للدولة واستقلالها المعرفي. ■ انتهاكات جسيمة للخصوصية وحقوق الأفراد. ■ مخاطر مشاركة البيانات مع طرف ثالث. ■ تعميق الفجوة التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي. ■ تصاعد الاستقطاب المجتمعي نتيجة التضليل.
المخاطر المجتمعية والقيمية	حرجية	■ فقدان الثقة بين المواطن والدولة ■ الفساد كنمط اجتماعي وإداري ■ تفشي آفة المخدرات ■ تراجع الإحساس بالهوية الوطنية الجامعة ■ الصراع بين القيم التقليدية والقيم الثقافية الوافدة ■ الانقسامات الطائفية والاجتماعية ■ وسائل التواصل الاجتماعي غير المنظمة ■ أزمة الطلاق في المجتمع ■ مشكلة أطفال داعش ■ الأمية الأبجدية.	■ تهديد السلم المجتمعي. ■ تراجع الانتماء الوطني. ■ ضعف التماسك الوطني. ■ تهديد استقرار الأسرة والمجتمع العراقي. ■ نمو بيئات التطرف والجريمة المنظمة.

المخاطر الجيوأمنية على الأمن القومي العراقي: من التهديد إلى التمكين الاستراتيجي

ملخص تنفيذي: إن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، تجعل العراق في وضع غير مريح، فتلك التحولات لم تعد تسمح بالمعالجات الظرفية أو التوازنات المؤقتة. فالأمن القومي العراقي لم يعد مرهوناً فقط بقدرة الأجهزة الأمنية، بل بات يتطلب مشروعاً سياسياً متكاملاً يعزز مكانة العراق الإقليمية كدولة قادرة على التأثير وحماية مصالحها الوطنية. وفي هذا السياق، فإن ربط الأمن بالتنمية، والسيادة بالإصلاح، والدبلوماسية بالاستقلال، يشكل الإطار الحقيقي لاستعادة الدور العراقي في بيئته الإقليمية، وبناء أمن قومي مستدام يُكرّس السيادة ويحترم التعدد، ويغلق أبواب التدخل الخارجي نهائياً.

أولاً: استعراض المخاطر

في ظل بيئة إقليمية مشحونة وتداخل كثيف في المصالح الدولية، يتعرض العراق لضغوط جيوسياسية معقدة جعلت أمنه القومي في موقع هش وقابل للاختراق المستمر. فالموقع الجغرافي الذي يفترض أن يكون عنصر قوة استراتيجية، تحوّل إلى مصدر تهديد دائم، حيث أصبح العراق ساحة لتجاذب القوى الإقليمية والدولية وصراعتها، لا سيما الصراع الصفري بين اميركا والكيان الإسرائيلي من جهة وإيران من جهة أخرى، والذي تمظهر بحرب مفتوحة بين الطرفين، وانعكاساته على الأمن العراقي الشامل. فضلاً عن تصاعد التوترات مع تركيا

بسبب ملفي المياه والتدخل العسكري، بالرغم من التهدة المستمرة بين البلدين نتيجة تبادل المصالح بعد انطلاق مشروع طريق التنمية. ناهيك عن تأثيرات المشهد السوري الجديد، الذي يشهد استقطاباً وتداخلاً إقليمياً ودولياً، وعدم سيطرة الإدارة السورية على كامل الأراضي السورية، لاسيما مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، واستغلال الكيان الإسرائيلي لضعف سوريا الجديدة وسيطرته على أراضي قريبة من دمشق مما قربته جيوسياسياً من الأراضي العراقية. الوجود العسكري الأمريكي، لا يزال يشكل عقدة أمنية وسياسية مزمنة، ويثير حساسيات داخلية من بينها إعطاء شرعية ومبرر لاستمرار الفصائل

المسلحة باستهداف وتهديد القوات الأجنبية التي تعدها قوة احتلال، مما يغذي الصراعات ويقيّد استقلال القرار السيادي، ويهدد احتكار السلطة لاستخدام القوة، ويُعزز التدخلات الخارجية، خاصة من قبل الولايات المتحدة.

في المقابل، ما تزال التنظيمات الإرهابية المتحورة من أمثال داعش، نشطة في بعض المناطق، معتمدة على الفراغات الأمنية، وضعف الدولة في إنفاذ سيادتها. كما يُضاف إلى ذلك عامل تفكك المنظومة الأمنية الإقليمية، وغياب أي إطار فعال لتنسيق ودعم الاستقرار وحفظ الأمن الجماعي، ناهيك عن ضعف التكامل الإقليمي بين العراق وجيرانه، مما يترك العراق في مواجهة مفتوحة مع الأزمات دون مظلة إقليمية واقية، ودولية داعمة في ظل تحدي المنافسات بين القوى العظمى (أمريكا، روسيا، الصين)، التي تشكل تهديداً على مكانة العراق في سياق التوازنات الإقليمية والدولية.

هذه المخاطر مجتمعة لا تُعبر فقط عن اختلال خارجي أو تعكس هشاشة البيئة الجيوسياسية، بل ترتبط أيضاً بضعف داخلي بنيوي في أدوات الدولة الأمنية والدبلوماسية، وبثشت الرؤية الوطنية في التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية، مما تفرض ضرورة تبني إدارة استباقية وشاملة لمخاطر الأمن القومي.

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة

منذ انتهاء الحرب ضد داعش عام 2017، استطاع العراق أن يحقق تقدماً ميدانياً على مستوى استعادة السيطرة الجغرافية، فضلاً عن تحسين مراقبة الحدود من خلال التعاون مع التحالف الدولي، وتركيب أجهزة كشف جديدة، والمحاولات الجادة لتطوير قدرات الأمن السيبراني داخل وزارتي الداخلية والدفاع. لكن هذه الجهود ظلت

مجزأة، تفتقر إلى إطار تنسيقي استراتيجي، كما عانت من غياب الرؤية الموحدة، وتغليب النزعة الأمنية التقليدية على مقاربة شاملة تضم البعد الاقتصادي والمجتمعي والتقني. ناهيك عن عدم اكتمال المحاولات الرامية لدمج الجماعات المسلحة داخل المؤسسات الأمنية، التي ظلت مرهونة بالوجود العسكري الأمريكي، والتراجع عن اصلاح مؤسسة الحشد الشعبي الذي كان لها دور كبير في حفظ الامن والسيادة، وغياب استراتيجية واضحة لتعزيز سرديّة الحشد الوطنية. وعليه فإن هذا الإنجاز لم يتحول إلى استراتيجية وطنية متكاملة للأمن القومي. فقد بقيت بنية القرار الأمني مشتتة، ومعتمدة بشكل كبير على الشراكات العسكرية الأجنبية، وما تزال تعاني الأجهزة الأمنية من نقص كبير في الأسلحة والجاهزية، وتجلّى القصور أيضاً في غياب الأدوات التشريعية الكفيلة بتحديث مفهوم الأمن، مع الاقرار بتطور في توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الأمنية وتوزيع الساحات الاستخبارية، ذلك بأن التقدم في الأمن السيبراني والحرب المعلوماتية لا يواكب تطور التهديدات، والحمولات المضادة للتضليل تعاني من ضعف التأثير على وعي الجمهور. لذلك لاتزال القدرات الاستخبارية المحلية تعاني من محدودية التنسيق والتمويل والتطوير، وهو ما أضعف بالنتيجة من المرونة المؤسسية في التعامل مع التهديدات المستجدة.

من ناحية أخرى، فإن السياسة الخارجية، رغم إعلانها التوازن في إدارة العلاقات الخارجية، بقيت دون أثر كبير في صياغة توازنات إقليمية تخدم المصالح الوطنية، وبالرغم من الجهود المبذولة في تطوير العلاقات الخارجية، غير أنها لم تؤد بعد إلى تقليل حدة الاستقطاب السياسي الذي ينعكس على الاستقرار الداخلي. ويعزى

ذلك بسبب عدم وجود بيئة داخلية (سياسية - اجتماعية) موحدة خلف السياسة الخارجية للدولة، فضلاً عن استئثار الخارج (الإقليمي والدولي) ببعض الأطراف العراقية الداخلية. وهو ما حول العراق إلى متلقٍ للأزمات بدل أن يكون فاعلاً فيها.

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى والسياسات المستقبلية

لانتقال من حالة التفاعل السلبي إلى الإدارة الاستباقية للمخاطر، لا بد من إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي بوصفه مشروعاً سياسياً، تنموياً، ودبلوماسياً متكاملًا. وتتمثل معالم هذه الرؤية في ثلاثية مترابطة:

١ - تعزيز الاستقلالية السياسية والأمنية

لا يمكن تحقيق أمن قومي فعال دون بناء جهاز استخبارات مركزي مرن ومتطور، يتكامل مع الأجهزة المحلية ويعتمد على تقنيات التحليل السيرياني. كما ينبغي إعادة هيكلة القوات المسلحة لتواكب طبيعة التهديدات الجديدة، من الإرهاب العابر للحدود إلى الحرب السيريانية والجريمة المنظمة. فضلاً عن انتاج استراتيجية استخبارية وطنية جديدة تنتقل بالدولة من رد الفعل إلى التنبؤ، ومن جمع المعلومات إلى إنتاج المعرفة الأمنية، عبر:

- بناء قاعدة بيانات أمنية مركزية تربط الأجهزة الحكومية.

- تطوير برامج تحليل «البيانات الضخمة» لاستخلاص المؤشرات المبكرة.

- إعداد جيل جديد من الكوادر الاستخباراتية عبر معاهد متخصصة، تُدرّس فيها علوم السياسة، التقنية، والنفس الجماعي.

وفي هذا السياق، يصبح إنشاء أكاديمية وطنية للأمن القومي أمراً حتمياً لتأهيل القيادات وصناع القرار ضمن منظومة معرفية وتحليلية احترافية.

٢ - استراتيجية دبلوماسية متوازنة ومستقلة

لإعادة التوضع الإقليمي للعراق

التوازن في إدارة العلاقات الخارجية يجب أن يتحول إلى «التوازن النشط» الذي يُمكن العراق من أن يكون مؤثراً في التفاعلات الإقليمية، لا مجرد متكيف مع الضغوط. لذلك، يجب على العراق تعزيز اندماجه الإقليمي عبر مشاريع أمنية واقتصادية مشتركة، تقوم على المصالح لا المحاور، مثل:

- التعاون في أمن الحدود والمياه.
- مبادرات ثلاثية لمكافحة تهريب السلاح والمخدرات.
- دبلوماسية الوساطة في الأزمات، بما يعزز مكانة العراق كمركز حوار.

وهذا يستدعي أيضاً مبادرات مستقلة تدعم التكامل الإقليمي بين العراق وجواره المباشر وجواره الإقليمي، مثل إطلاق منتدى إقليمي دائم في بغداد يعالج القضايا الأمنية والاقتصادية، وتوقيع اتفاقيات أمنية متوازنة مع دول الجوار، تعزز التعاون البناء في ضوء مصالح العراق العليا.

وفي سياق رسم سياسة خارجية عراقية متوازنة ينبغي التفكير في حلفاء إقليميين للعراق «غير تنافسيين». أي أنها دول: لا تحمل مشروعاً سياسياً أو أمنياً يتقاطع مع المصلحة العراقية. وليست في وضع تنافسي مباشر مع العراق على الموارد أو الزعامة الإقليمية. كما أنها يمكن أن تشكل شراكة داعمة لا مهيمنة.

٣ - إصلاحات داخلية ذات تقييم مستمر

لتحسين البيئة الوطنية

الفراغات التي تخترقها التدخلات الخارجية لا تُملأ بالقوة فقط، بل بالتنمية والعدالة. لا يمكن منع عودة التطرف أو استغلال الخارج للداخل، ما لم يتم تفعيل مشاريع اقتصادية في المناطق

الهشة، وتوسيع الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية، ودعم المشروعات التنموية التي تسهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين الظروف المعيشية واستكمال ملفات العدالة الانتقالية، وتقنين التمويل السياسي والإعلامي الذي يُوظف لصالح الأجندات الخارجية.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

ترجمة الرؤية الاستراتيجية إلى إجراءات عملية تتطلب تفصيلاً على عدة مستويات:

1. الالتزام بمبدأ ابعاد العراق عن الدخول المباشر في الصراع الدائر في المنطقة للكلفة العالية المهلكة، للحفاظ على مقدراته وسلامة نظامه السياسي الديمقراطي، والتركيز على فرص التنمية المستدامة والاصلاح الاقتصادي.

2. الحفاظ على العراق بعيداً عن أي عداء مع كل من إيران والولايات المتحدة وحمايته من الأضرار التي قد تلحق او تمس مصالحه نتيجة الانحياز أو الميل الى أحد الأطراف المتصارعة، وهو النهج الكفيل بكسب احترام المجتمع الدولي للعراق، وضمان تحييده عن تدخلات القوى الكبرى، كما يسهم في تجنيب الداخل العراقي وتوازناته مخاطر الانقسام والانجرار إلى ساحات الصراع، بما يعزز فرص السلام والتنمية والاستقرار في العراق والمنطقة.

3. اعتماد التحوط الاستراتيجي كمسار للتفاعل مع اي تصاعد للتوتر والصراع بين إيران والولايات المتحدة، وهذا يعني اتباع «الغموض الاستراتيجي» تجاه كلا الطرفين وعدم اتخاذ موقف يبين أن العراق ينحاز إلى

أي طرف من أطراف الأزمة، ما يستدعي ضبط الداخل على المستويين السياسي والعسكري من التفاعل مع أي أزمة تنشئ بين الطرفين.

4. ان المرحلة الحالية من الصراع هي بداية مرحلة جديدة من التشكل الإقليمي، وسيكون العراق أول المتأثرين بمخرجات صيرورتها، لكنه قد تكون هناك فرصة له تلوح في الافق؛ هي اختيار طريق التوازن والبقاء في المنطقة الرمادية، واحتكار القوة داخل الدولة، وتعزيز إشارات العراق التعاونية مع الغرب.

5. اتباع منهج الوساطة والمساعي الحميدة في التفاعل الدبلوماسي العراقي مع الازمات التي تنشأ في المنطقة لتعزيز سياسة العراق الخارجية القائمة على مبادئ التعاون والحوار وبناء الاستقرار ودعم السلم والأمن الدوليين.

6. إعادة التوضع في المنطقة، وتبني سياسة خارجية أكثر براغماتية، تتسق مع الاتجاهات الدولية والإقليمية وميزان القوى في المنطقة والعالم، بما يضمن الحفاظ على المصالح الوطنية. فضلاً عن توسيع التعاون الاقتصادي والأمني مع مجلس التعاون الخليجي والانخراط في مشاريع التكامل الإقليمي لكن بما يحفظ للعراق موقفه في رفضه لمشروع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

7. تقوية مؤشرات التعاون مع الولايات المتحدة، عبر تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي بشكل مدروس يضمن دعم العراق عسكرياً واقتصادياً دون المساس بسيادته. وبناء علاقات مؤسساتية مع واشنطن عبر الحوار الأمني والدبلوماسي المستمر.

8. الحفاظ على علاقات متوازنة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مبنية على المصالح المشتركة، وتشجيع إيران على الاستمرار في دورها الإقليمي دون التصعيد في المنطقة.
9. بناء علاقة استراتيجية بعيدة المدى وتفصيلية مع حلفاء إقليميين غير تنافسيين للعراق في الشرق الأوسط ومن بين الدور المرشحة هي سلطنة عمان، قطر، الكويت، الأردن، الجزائر.
10. سن قانون للأمن القومي يحدد أدوار كل مؤسسة ويمنع التداخلات السياسية في القرار الأمني، ويمثل إطاراً قانونياً يحمي الأمن الداخلي والخارجي للدولة، ويؤمن المصالح العليا للمواطنين وتلبية الاحتياجات المتطورة للحياة العامة.
11. تأسيس كلية للأمن القومي في بغداد بصلاحيات تنسيقية عليا، تتألف من مجلس إدارة برئاسة مدير جهاز المخابرات، وعضوية وكالة الاستخبارات ومدير الاستخبارات العسكرية ونائب مستشار الأمن القومي، وتدار الكلية بموظف مدني أو عسكري بدرجة مدير عام. ترفد هذه الكلية المؤسسات الأمنية بمتخصصين في العلوم الأمنية، وتكون منصة للتدريب والتأهيل الأمني للكوادر العراقية علمياً وعملياً بما يمكنهم من مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، ويمكن أن يجري التقديم لها بشكل خاص وفق معايير معينة أو تقتصر على تدريب وتأهيل الكوادر الأمنية.
12. إصلاح مؤسسة الحشد الشعبي، بما يعيد تموضع الحشد الشعبي والفصائل كمكون واحد ضمن البنية الدفاعية للدولة، ويعيد تعريف دور الحشد ضمن إطار وطني بشكل لا يتعد عن الغاية الأساسية من تشكيله

- (حماية النظام الدستوري والديمقراطي للعراق، ودعم الدفاع الوطني، وسلامة الأراضي، وجهود مكافحة الإرهاب).
13. إحداث «المحكمة الخاصة بالجرائم السيبرانية» لسرعة البت في القضايا ذات الطبيعة السيبرانية والجرائم السيبرانية العابرة للحدود.
14. إعادة هيكلة المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية (الداخلية والدفاع) وإعادة فرض سيطرة الدولة على السلاح ضمن نموذج تكاملي، لتكون أكثر خفة ومرونة وقادرة على التكيف مع الحروب الحديثة. فضلاً عن قدرتها على شن عمليات استباقية ضد الخلايا النائمة، من خلال الجمع بين التقنية (مثل الذكاء الاصطناعي، والمراقبة الجوية) والمصادر البشرية، وتوفير غطاء قانوني لممارسات استباقية مشروعة، تصون أمن المواطن دون انتهاك حرياته.
15. تعزيز السيادة الجوية العراقية عبر منظومات دفاع جوي متقدمة، بما يمكن العراق من حماية سمائه ومنشأته الحيوية والاقتصادية ويعزز أمنه وسيادته الوطنية.
16. ضبط الحدود الطويلة ومنافذها للحيلولة دون تحولها إلى ممرات تهديد أمني واقتصادي واستراتيجي للعراق.
17. فرض سيطرة مركزية على انتشار السلاح عبر تسجيل إلكتروني موحد وتصاريح حيازة مشروطة.
18. تأسيس مركز وطني للإنذار المبكر في مستشارية الأمن القومي يجمع بين أدوات الرصد العسكري، وتحليل المسارات السياسية - الجيوسياسية، ومتابعة التطرف الرقمي، يعمل تحت إشراف مجلس الأمن الوطني، ويتضمن وحدات تحليل جغرافي -

سياسي ، ودوائر مختصة بمتابعة الجماعات المسلحة ، ومسارات التهريب ، والهجمات السيبرانية .

19. إنشاء وحدة استخبارات إعلامية في وزارة الداخلية او جهاز الأمن الوطني تعنى برصد خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام ومنصات التواصل ، وتطوير خطاب مضاد متماسك ومهني .

20. إطلاق البرنامج الوطني للتربية الأمنية في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي بالمخاطر الرقمية والفكرية .

21. تعزيز الدبلوماسية الإقليمية عبر تفعيل «مبادرة بغداد للحوار الإقليمي» بشكل دوري . وعقد اتفاقيات عدم تدخل متبادل مع الدول ذات التأثير في العراق كجزء من ترتيبات إقليمية أوسع .

22. إطلاق «خطة بغداد للتكامل الإقليمي» تتضمن مشاريع أمنية واقتصادية مشتركة مع دول الجوار .

23. استحداث دائرة او قسم تعنى بـ«الوساطات والأزمات الإقليمية الدولية» ضمن هيكلية وزارة الخارجية لتأسيس قاعدة وكوادر تعنى بالوساطة مما يعزز موقع العراق كعنصر استقرار ، فضلاً عن انشاء قسم يعنى بالتوقع الاستراتيجي ضمن وزارة الخارجية لتقديم تقديرات مبكرة لصانع القرار .

24. الحد من التدخلات عبر تشريع قوانين تحظر التمويل الخارجي للأحزاب والمؤسسات الإعلامية .

2:

مخاطر الأمن المائي في العراق: تهديد متصاعد لركائز الاستقرار الوطني

ملخص تنفيذي: يمثل الأمن المائي أحد أعمدة الأمن القومي العراقي، والتهديدات التي تواجهه لم تعد بيئية فحسب، بل امتدت إلى كونها سياسية، دبلوماسية، وتنموية بامتياز. إن الإدارة الرشيدة لهذا الملف تتطلب تحولاً جذرياً في العقلية الحاكمة، ونهجاً استباقياً في التخطيط، وشراكة فعالة بين الدولة والمجتمع. إن الفرصة لا تزال قائمة لوضع استراتيجية مائية طويلة الأمد، تخرج العراق من دائرة العجز إلى أفق الاستدامة والسيادة المائية

أولاً: استعراض المخاطر

يمر العراق بمرحلة حرجة فيما يتعلق بأمنه المائي، نتيجةً لمزيج متداخل من العوامل الداخلية والخارجية التي تهدد استقراره الوطني والاقتصادي والاجتماعي. شحة المياه وتدهور جودتها تعد أخطر التهديدات على الأمن الوطني العراقي، لا سيما مع الانخفاض الحاد في تدفقات نهري دجلة والفرات بفعل المشاريع الإروائية والسدود في دول الجوار (تركيا، إيران، سوريا)، وتفاقم ملوحة مياه الفرات خصوصاً في المناطق الجنوبية، في الوقت الذي يمثل نهرا دجلة والفرات 98%

من إمدادات المياه العراقية المستخدمة للشرب والصرف الصحي والزراعة. إلى جانب ذلك، فإن التغيرات المناخية تشكل عاملاً مفاقماً، حيث أدت موجات الجفاف المتكررة، وارتفاع درجات الحرارة، ونقص الأمطار إلى تقليص مناسيب المياه السطحية والجوفية، مما يهدد الأمن الغذائي، ويزيد من النزوح البيئي، ويضعف القدرة على تأمين مياه الشرب والزراعة. ويزيد من الصراع على مناطق تواجد المياه.

وتُعمق النزاعات حول المياه العابرة للحدود الأزمة، في ظل غياب اتفاقيات ملزمة مع الدول المتشاطئة، واستمرار التوترات السياسية التي

الرؤية الدبلوماسية المتكاملة لإدارة الملف المائي بوصفه قضية سيادية .

كذلك ، لم تتمكن الدولة من توفير تمويل كافٍ للبنية التحتية المائية كمحطات تحلية المياه في المناطق الجنوبية وذلك لإيقاف الهدر المائي لمعالجة اللسان الملحي في شط العرب ، وغياب الشفافية ، وازدياد الإنفاق غير المرتبط بالأولويات التنموية ، ما جعل مشاريع المعالجة والتحلية وإعادة التدوير حبيسة الأوراق .

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى والسياسات المستقبلية

تتطلب أزمة الأمن المائي في العراق نهجاً إدارياً شاملاً قائماً على التنبؤ ، والتكامل المؤسسي ، والتدخل متعدد المستويات . تقوم الآلية المقترحة لإدارة المخاطر المائية على ثلاث ركائز مترابطة :

1. إعادة بناء الحوكمة المائية على أسس علمية ومؤسسية ، من خلال تشريع قانون تأسيس المجلس الأعلى للمياه في العراق يضم ممثلين عن وزارات الموارد المائية ، البيئة ، الخارجية ، والتخطيط والزراعة ، بما يكمل عمل اللجنة العليا للمياه ، وتكون له صلاحيات تنفيذية ، ويقود الاستراتيجية الوطنية لإدارة الموارد المائية ، ويرتبط بالدولة وليس بعمر الحكومة .

2. تدويل الملف المائي ضمن أجندة السياسة الخارجية العراقية ، بوصفه مكوناً حيوياً من الأمن القومي ، والعمل على بناء تحالفات إقليمية جديدة للتفاوض على الحصص المائية ، وتفعيل الضغط الدبلوماسي عبر المنظمات الدولية .

3. تبني التكنولوجيا الخضراء في إدارة المياه ، عبر إدخال تقنيات التحلية ، إعادة التدوير ،

بدأت تتحول إلى صراع مائي صريح ، يجب ان يُعالج من خلال أطر دبلوماسية إقليمية واضحة . في المقابل ، يبرز القصور في الأداء الحكومي والإداري كعامل داخلي مسبب للأزمة ، نتيجة سنوات من الإهمال ، وتراجع التخطيط الاستراتيجي ، وانشغال الدولة بمعارك داخلية أدت إلى تفكيك منظومة إدارة المياه .

يضاف إلى ذلك زيادة كبيرة في عدد السكان (الضغط الديمغرافي) والتوسع العمراني والصناعي ، بالإضافة الى حقن ايار النفط المتزايد بالماء ، ما يرفع الطلب على المياه في مقابل محدودية العرض ، وسط استمرار الهدر المائي وتدني كفاءة الاستخدام ، خصوصاً في الزراعة التقليدية التي تستهلك أكثر من 70% من المياه .

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة في إدارة هذه المخاطر

رغم إدراك الحكومات المتزايد لخطر شح المياه ، فإن الإجراءات المتخذة حتى الآن اتسمت بالتجزئة وغياب الشمولية . فقد أطلقت بعض المبادرات لتحسين شبكات الري ، ومعالجة التلوث في بعض الأنهار ، إلا أن أثرها ظل محدوداً أمام حجم الأزمة المتفاقمة .

كما تم التوجه إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المياه ، من خلال الحملات الإعلامية والمبادرات البيئية ، إلا أن هذا الوعي لم يُترجم إلى تغيير فعلي في سلوكيات الاستهلاك ، في ظل غياب التشريعات الرادعة لعمليات الهدر وسوء الاستخدام .

في السياق الإقليمي ، تواصلت بعض المباحثات مع دول الجوار بشأن الحصص المائية ، لكنها لم تُثمر عن اتفاقات واضحة وملزمة ، وهو ما يكشف عن ضعف أدوات التفاوض ، وغياب

الزراعة الذكية، أنظمة الإنذار المبكر للجفاف، وتوسيع نظم الري بالتنقيط، بالتوازي مع رقمنة إدارة الموارد المائية. ترتكز هذه الرؤية على تحويل التحدي المائي إلى فرصة لتحديث البنية التحتية، وإعادة توجيه النمو الاقتصادي نحو قطاعات مستدامة، وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية الموارد البيئية.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

لتحقيق اختراق فعلي في إدارة الأزمة المائية في العراق، يجب اعتماد حزمة سياسات تنفيذية قابلة للتطبيق على المدى القريب والمتوسط:

1. إقرار قانون شامل للأمن المائي يحدد الحقوق والواجبات، ويُجرّم التعدي على مصادر المياه، ويُلزم القطاعات الزراعية والصناعية بخطط ترشيد.

2. التعاقد مع شركات دولية متخصصة لتحلية المياه في المناطق الجنوبية، وخاصة البصرة، وتطوير وحدات محلية لمعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الري.
3. توسيع مشاريع الحصاد المائي من خلال بناء خزانات صغيرة ومتوسطة الحجم، وإنشاء سدود ترابية في المناطق الجافة لتجميع مياه الأمطار والسيول الموسمية.
4. إطلاق البرنامج الوطني لكفاءة استخدام المياه، يتضمن الآتي:

- دعم الفلاحين في استخدام أنظمة الري الحديثة لمواجهة شح المياه والجفاف من خلال توفير معدات الري الحديثة بأسعار مخفضة، إضافة إلى برامج الدعم المالي والقروض الزراعية، ووضع جدول زمني

للتحول إلى أساليب الري الحديثة أقصاه ستان.

- تكليف الجامعات ومراكز البحوث بإعداد حلول تقنية وبيئية مبتكرة لترشيد استهلاك المياه.

- تنفيذ حملات توعوية جماهيرية مستمرة تستهدف تعزيز سلوكيات الاستخدام الرشيد للمياه، على أن تشمل المدارس والجامعات بوصفها مرتكزاً لإعداد أجيال أكثر وعياً مائياً، واستثمار منظمات المجتمع المدني كشركاء فاعلين في التغيير السلوكي والبيئي.

- التعاقد مع شركات متخصصة لتوريد وتركيب عدادات مياه رقمية ذكية في المناطق السكنية والزراعية والصناعية، مع اعتماد نظام تسعير تصاعدي يُحفز الترشيح ويحد من الهدر، ويضمن عدالة التوزيع وكفاءة الاستهلاك.

5. تطوير البنية التحتية الرقمية للإدارة المائية عبر إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للمياه، تشمل بيانات الاستهلاك، مناسيب الأنهار، مستويات التلوث، ومصادر المياه، وتُربط إلكترونياً بصناع القرار لتكون أداة لتسهيل الإدارة المبنية على المعلومات.
6. اعتماد سياسة مائية عبر دبلوماسية متعددة المسارات تتضمن الآتي:

- توقيع مذكرات تفاهم مائية مع تركيا وإيران وسوريا ضمن أطر متعددة: ثنائية، إقليمية، ودولية، مع إدراج ملف المياه في مفاوضات أمن الحدود، ومشاريع الطاقة العابرة، والتعاون الاقتصادي

- تأسيس هيئة مشتركة لتبادل المعلومات سواء عبر اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا، أم اتفاقية ثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا، وذلك لتنفيذ أو مراقبة برامج مشتركة

وتبادل المعلومات بشأن مستويات ونوعية وكمية المياه ، وتنفيذ مشاريع تنمية عابرة للحدود .

● إعادة تفعيل «الاستراتيجية الوطنية للتعاون بشأن المياه للدول المتشاطئة في دجلة والفرات (2018)» ، والعمل على اعتمادها كإطار تفاوضي رسمي .

7 . إنشاء صندوق وطني للأمن المائي يُموّل من الموازنة العامة والمساعدات الدولية ، يخصص لدعم مشاريع البنية التحتية المائية، البحث العلمي، وبناء القدرات المؤسسية والتقنية في مجال إدارة الموارد المائية .

8 . إنشاء المجلس الاعلى للمياه وحصر السياسات والتمويل به لفك التداخل والتصارع بين وزارتي الموارد المائية والزراعة .

المخاطر المالية في الاقتصاد العراقي

ملخص تنفيذي: إن تجاوز العراق لمخاطره المالية يتطلب إرادة سياسية حقيقية لتبني نموذج اقتصادي جديد، يعتمد على الإنتاجية والتنوع والانفتاح، لا على الريع والتقلب. ومن خلال إصلاحات مؤسسية فعلية، وسياسات اقتصادية مرنة، واستثمار الفرص المناخية والتكنولوجية، يستطيع العراق الانتقال من مرحلة التكيف السلبي مع الأزمات إلى إدارة فعالة ومستدامة لمخاطره المالية، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

كما يعاني العراق من تراجع الاستقلالية المالية النقدية بسبب استمرار الحصانة الأمريكية على أموال العراق بموجب الأمر التنفيذي رقم (13303)، فعلى الرغم من أن حفظ الأموال العراقية داخل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوفر حماية من دعاوى تعويض مستقبلية ضد العراق، لكن مخاطره تكمن في تقليص آلية الوصول السلس إلى هذه الأموال، فضلاً عن انه يفرض سيطرة أمريكية على عمليات صرف الأموال ويكبد العراق تكاليف نقل وتأمين عالية، ويمنح الإدارة الأمريكية القدرة على الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومات العراقية. علاوة على ذلك يعاني العراق أيضاً من ارتفاع معدلات الفساد التي تقوض كفاءة الإنفاق العام

أولاً: استعراض المخاطر المالية

يتصدر الاعتماد شبه الكامل على إيرادات النفط قائمة المخاطر التي تهدد الاقتصاد العراقي، إذ يشكل أكثر من 90% من إيرادات الدولة و85% من صادراتها. وتنعكس تقلبات أسعار النفط العالمية على أداء الموازنة العامة، محدثة اضطراباً مالياً يمتد إلى الإنفاق العام ومشاريع التنمية. ويتزامن هذا مع بيئة سياسية غير مستقرة، تتسم بتغيرات حكومية متكررة وضعف في التخطيط الاستراتيجي، مما يؤثر بشكل مباشر على استدامة الخطط الاقتصادية، حيث يؤدي تغيير السياسات المتكرر إلى إرباك الأسواق والمستثمرين.

وتضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة ، في حين أن التحديات الأمنية ، بما فيها تهديدات الجماعات الإرهابية ، لا تزال تشكل عبئاً مالياً إضافياً وتؤثر على بيئة الأعمال والاستثمار . إلى جانب ذلك ، يشهد العراق تقلبات حادة في أسعار صرف الدينار نتيجة المضاربات المالية والسياسات النقدية غير المستقرة ، فضلاً عن شيوع عمليات تهريب العملة ، وارتفاع معدلات الدين العام والعجز المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع الأجور الحكومية ، والتغافل عن اصلاح النظام الضريبي لتحسين الإيرادات وتقليل العجز المالي ، وتعثراً في تطوير القطاع الخاص ، مثل ضعف الوصول إلى الائتمان وعدم وجود بيئة تنظيمية كافية ، مما يعوق نمو الأعمال الخاصة ، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة . ناهيك عن اختلالات هيكلية في النظام المصرفي نتيجة فرض عقوبات على بعض المصارف من قبل الخزانة الأمريكية ، مما يؤثر على التدفقات المالية ويضعف الثقة بالنظام المصرفي ، فضلاً عن هيمنة المصارف العامة على النظام المصرفي مما يحد من القدرة على تمويل المشاريع الاقتصادية ، وتحديات الثقافة الشعبية في التعامل مع وسائل الدفع الإلكتروني .

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة في إدارة هذه المخاطر

رغم إقرار العراق بجملة من الإصلاحات بعد عام 2020 ، إلا أن فعالية معظمها ظلت محدودة إما بسبب ضعف الإرادة السياسية أو بسبب غياب آليات تنفيذ واقعية وشفافة .

فعلى صعيد التنويع الاقتصادي ، بالرغم من أنها محاولات مستمرة غير ان القطاعات غير النفطية لا تزال هامشية . كما ان محاولات تحسين النظام الضريبي لم تؤت ثمارها بعد ، حيث يظل

الاعتماد على الإيرادات النفطية هو الأساس . كما أن إصلاحات النظام المالي والمصرفي جارية ولكن بطيئة ، ولم يتم تنفيذ برامج متكاملة لتطوير القطاع المصرفي ، بسبب هيمنة المصارف الحكومية وتردد المستثمرين الأجانب . كذلك لم تكن هناك إجراءات أصلاً تتعلق بمراجعة احكام الحصانة الأمريكية لهدف تعديل نطاق سلطة البنك الفيدرالي الأمريكي على حساب صندوق تنمية العراق DFI ، أو حصر وتسوية ديون الشركات وإعادة هيكلة ديونها المترتبة بذمة العراق منذ العام 1991 . في حين تعثرت مبادرات مكافحة الفساد بسبب ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية وغياب المساءلة .

أما على مستوى البيئة الاستثمارية ، فلا تزال البيروقراطية والفساد والإجراءات المعقدة تشكل عائقاً أمام نمو القطاع الخاص . وبالنسبة لسعر الصرف ، فإن تدخلات البنك المركزي نجحت جزئياً في ضبط السوق الرسمية ، لكنها لم تتمكن من القضاء على السوق الموازية التي تستنزف النقد الأجنبي ، كما لم يتم تطوير أدوات مالية قوية لحماية الاقتصاد من التضخم وتقلبات العملات الأجنبية . كما لا يزال النظام التعليمي في العراق غير قادر على إنتاج طلبة تواكب سوق ومتطلبات العمل .

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى والسياسات المستقبلية

يتطلب تجاوز هذه المخاطر التحول من السياسات الريعية إلى نموذج اقتصادي إنتاجي متنوع ، يقوم على أسس من العدالة المالية والحوكمة الرشيدة . وتتمثل الرؤية المستقبلية في تحقيق اقتصاد متوازن قادر على امتصاص الصدمات ، ويوفر بيئة محفزة للقطاع الخاص ، ومتكاملة مع الأسواق الإقليمية والدولية .

1. إصلاح هيكل الإيرادات العامة

ينبغي العمل على تنويع مصادر الإيرادات من خلال إصلاح النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية بطريقة عادلة دون الإضرار بالشرائح الفقيرة. ويجب أن تترافق هذه السياسات مع نظام رقابة إلكترونية متكامل لضبط التهرب الضريبي وزيادة الامتثال المالي.

2. تعزيز استقلالية وفعالية المؤسسات المالية

يتطلب الأمر هيكلة الجهاز المصرفي، وإعادة توزيع الأدوار بين المصارف الحكومية والخاصة، وتبني نظام مصرفي رقمي يربط بين المصارف والبنك المركزي والجهات الرقابية. كما يجب تعديل القوانين الخاصة بالمصارف لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل بشروط عادلة وشفافة، فضلاً عن الدعوة إلى مراجعة الإطار القانوني الدولي والأمريكي الذي يفرض الحصانة والتقييد على الأموال العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي بهدف تحرير أموال النفط العراقي من الضغط الأمريكي.

3. تطوير بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص

يتوجب إلغاء التشريعات المعقدة، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتخفيض كلفة التسجيل والضرائب على الشركات الناشئة. كما يجب إنشاء هيئة وطنية مستقلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم ضمانات للقروض بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

4. تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال الاستقرار السياسي والأمني

يتطلب تعزيز الاستقرار الاقتصادي تحسين القرار الاقتصادي من تقلبات السياسة، وفرض سيادة القانون على كافة العمليات التجارية والمالية وضبطها ومنع التجارة غير الرسمية. وينبغي تبني

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «من أين لك هذا؟» ومراجعة العقود الحكومية الكبرى.

5. التوجه نحو التحول الرقمي

إن توسيع الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة كبيرة للعراق. يجب العمل على بناء بنية تحتية رقمية، وتطوير التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، وتشجيع الشباب على ريادة الأعمال التكنولوجية عبر حاضنات أعمال حكومية وشراكات دولية.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

لتحقيق اختراق فعلي في إدارة المخاطر المالية في العراق، يجب اعتماد مجموعة سياسات تنفيذية قابلة للتطبيق على المدى القريب والمتوسط:

1. المالية العامة:

- إنشاء «وحدة تنسيق الإصلاح الضريبي» داخل هيئة الضرائب لإدارة التحول نحو اقتصاد متعدد الموارد.
- اعتماد نظام الفوترة الإلكترونية وربطه بحوافز ضريبية للمؤسسات غير الحكومية والشركات الملتزمة.
- الرقمنة الكلية للدخول المالية للأفراد والشركات والمؤسسات غير الحكومية، وتحديد جدول زمني لهذه العملية ل يتم عقبتها تطبيق عملية منظمة لوضع ضرائب بالإمكان دفعها إلكترونياً.
- اعتماد رقم ضمان اجتماعي وربطه بالدخل السنوي للفرد، واعتماده كمعيار في تحصيل الضرائب بشكل تدريجي وبطريقة عادلة دون الإضرار بالشرائح الفقيرة.

2. تعزيز الاستقلالية المالية

- إن السعي نحو الاستقلال المالي الحقيقي يعني إعادة صياغة العلاقة مع بنك الاحتياطي

الفيدرالي الأمريكي عبر إطار قانوني وتفاوضي جديد وهو ما يتطلب الآتي:

- العمل على حصر الشركات المدينة للعراق، وجمع بيانات دقيقة عنها، تمهيداً لتسوية ديونها بشكل تدريجي عبر آليات للتخفيض وإعادة الهيكلة، على أن يسبق ذلك خطوة الدعوة لمراجعة أحكام الحصانة الأمريكية المفروضة على الأموال العراقية في البنك الاحتياطي الفيدرالي، وإنهاء نظام الرقابة المفروض عليها.
- الاستعانة بمكاتب محاماة دولية للتفاوض مع هذه الشركات وتخفيض وإعادة هيكلة الديون حتى يتم سداد جميع الديون.
- بناء بدائل مصرفية وطنية قوية عبر الآتي:
- تمكين البنك المركزي العراقي من فتح حسابات احتياطية متنوعة لدى بنوك دولية موثوقة، مما يخفف الاعتماد على الفيدرالي الأمريكي
- إنشاء صناديق سيادية عراقية تدير جزءاً من الاحتياطيات خارج النظام الأمريكي، دون التأثير على استقرار السوق.

3. النظام المصرفي:

- اصلاح النظام المصرفي قانونياً وإدارياً واتباع نهج تدريجي في انفتاح القطاع المصرفي على المنافسة الأجنبية، مع الحفاظ على قدر قليل من دور الدولة في توجيه القطاع المصرفي.
- تطوير البنية التحتية المالية بما في ذلك أنظمة الدفع والتسوية، وأنظمة الرقابة والإشراف.
- تحسين أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف، للحد من غسل الأموال وتعزيز الثقة في القطاع المالي، وتطوير أدوات إدارة المخاطر، ووضع معايير صارمة لتقييم المخاطر. ناهيك عن تدريب الموظفين المصرفيين على كيفية

التعامل مع المخاطر المالية ورفع مستوى الوعي بأهمية إدارة المخاطر.

- إدخال تقنيات التحول الرقمي في النظام المصرفي لزيادة الكفاءة، وذلك عبر القيام بالآتي:
- تشجيع المصارف العامة والخاصة على تبني حلول التكنولوجيا المالية (FinTech) لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وذات كفاءة عالية، مع التركيز على تحسين تجربة المستخدم وتوسيع قاعدة الشمول المالي لتشمل الشرائح غير المخدومة مصرفياً.
- تطوير وإطلاق تطبيق رقمي وطني شامل، يُربط بالحسابات المصرفية الفردية ويتيح إدارة المعاملات المالية للمواطنين، بما في ذلك دفع الفواتير، تحويل الأموال، طلب السلع والخدمات، ومتابعة الحسابات، تحت إشراف مباشر من الجهات الحكومية المختصة مالياً وأمنياً وسيبرانياً.
- تعزيز المدفوعات عبر الهاتف المحمول عن طريق اعتماد سياسة داعمة للمدفوعات الإلكترونية عبر الهواتف الذكية كأداة رئيسية للحد من التعامل النقدي، مع تقديم حوافز للقطاع الخاص والمواطنين لتبني هذه الوسائل.
- وضع إطار رقابي متكامل لضمان أمن المعاملات الرقمية وحماية بيانات المستخدمين، بالتنسيق بين البنك المركزي وهيئة الإعلام والاتصالات والجهاز المختص بالأمن السيبراني.
- ربط التحول الرقمي في القطاع المصرفي بسياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع التجارة الرقمية، بما يعزز مكانة العراق في الاقتصاد الإقليمي الرقمي.

● إطلاق منصة وطنية للتمويل الإلكتروني موجهة للشركات الناشئة بالشراكة مع المصارف الخاصة.

4. القطاع الخاص

- تأسيس «الهيئة العليا لتمكين القطاع الخاص» تعمل على إزالة المعوقات الإدارية وتنظيم الشراكة مع الحكومة.
- تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديث الأولويات الوطنية للمشاريع.
- اتباع برنامج اقتصادي لتوجيه القطاع الخاص الداخلي والخارجي للاستثمار في القطاعات التي تعدها الدولة قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا بمختلف مستوياتها، والنفط، وليس فقط اقتصرها على البناء والسكن.

5. مكافحة الفساد

إطلاق البرنامج الوطني الشامل لمكافحة الفساد، يهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات العامة، ومعالجة جذور الفساد الإداري والمالي بشكل منهجي. يركز البرنامج على إجراء دراسات تقييم مستقلة تُنفذ داخل المؤسسات الحكومية الأكثر تأثراً بالفساد. ويتم في المرحلة الأولى تحديد ثلاث مؤسسات ذات معدلات فساد مرتفعة، تُجرى عليها دراسات معمّقة لتشخيص أنماط الفساد وأسبابه، واقتراح إجراءات علاجية وتشريعية وتنفيذية واضحة. تعرض نتائج هذه الدراسات على القوى السياسية والمؤسسات الرقابية لتحصيل دعم سياسي وتشريعي فعال، بما يضمن تحويل التوصيات إلى إجراءات تنفيذية مباشرة لمكافحة الفساد تُطلق داخل تلك المؤسسات.

يتم إنشاء لجنة تقييم وطنية متخصصة لمراجعة وتقييم أثر الإجراءات المتخذة، وقياس فاعليتها

بشكل دوري، على أن تُصدر تقارير نصف سنوية ترفع إلى الجهات المعنية.

يشمل البرنامج أيضاً تفعيل آليات رقابة داخلية مبتكرة، تتضمن نشر موظفين ميدانيين خفيين لإجراء معاملات روتينية داخل المؤسسات المستهدفة، بهدف رصد الفساد والبيروقراطية من داخل النظام نفسه، إلى جانب تركيب كاميرات مراقبة ذكية في المواقع المعروفة بتكرار الانتهاكات، مع ربطها بغرف عمليات مركزية للمراقبة والرصد المستمر.

وفي إطار تعزيز المشاركة المجتمعية، يتم إطلاق منصة وطنية إلكترونية للتبليغ عن الفساد، تأخذ شكل تطبيق رقمي سهل الاستخدام ومتاح للمواطنين والموظفين، يتيح تقديم بلاغات موثقة بسرية تامة، مع إمكانية متابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

ولتشجيع الإبلاغ وحماية النزاهة الفردية، يتضمن البرنامج تفعيل قانون حماية المبلغين عن الفساد (قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم 58) لسنة 2017 المتعلقة بمكافأة المخبرين عن حالات الفساد، بما يوفر غطاء قانوني وإداري للمبلغين، وإنشاء وحدة خاصة داخل هيئة النزاهة لمتابعة ملفات المبلغين وتوفير الدعم القانوني لهم عند الحاجة.

6. التحول الرقمي

- إطلاق مبادرة «عراق رقمي 2030» بالشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية.
- إنشاء مناطق حرة تكنولوجية في بغداد والبصرة والنجف لجذب استثمارات رقمية أجنبية.

مخاطر أمن الطاقة في العراق

ملخص تنفيذي: إن أمن الطاقة في العراق ليس ترفاً إدارياً أو ملفاً تقنياً، بل هو مدخل لبناء الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية. وما لم يُعاد بناء القطاع على أسس من الحوكمة، والابتكار، والمشاركة المجتمعية، سيظل العراق رهينة لنموذج ريعي يستنزف موارده ويفتت استقراره. لكن بالإرادة السياسية والتكامل المؤسسي، يمكن للعراق أن ينتقل من دولة مستوردة للطاقة رغم غناها، إلى قوة إقليمية تصدر الحلول للأزمات.

أولاً: استعراض المخاطر

رغم امتلاك العراق واحداً من أغزر احتياطات النفط والغاز في العالم، إلا أن أمنه الطاقوي يقف على أرض رخوة. فبين تراجع الإنتاج المحلي للكهرباء، والاعتماد المتزايد على استيراد الغاز والوقود من دول الجوار، وتفشي المولدات الأهلية، يعيش العراق مفارقة قاسية: وفرة الموارد مقابل عجز هيكلي. هذه المفارقة لم تعد تمس فقط الاقتصاد، بل تهدد الاستقرار الاجتماعي والسيادة الوطنية.

أهم المخاطر تكمن في خمسة مستويات مترابطة:

1. الارتهاان الاقتصادي المفرط على النفط الخام، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار

العالمية، يتزامن ذلك مع عدم وجود قطاعات بديلة قادرة على دعم الاقتصاد، مثل الزراعة والسياحة.

2. الضعف البنيوي في البنية التحتية للكهرباء والنقل والتكرير، حيث تتآكل شبكات التوزيع، وتغيب الصيانة والتحديث، مما يؤدي إلى خسائر في الطاقة، ناهيك عن ضعف مشاريع الطاقة المتجددة.
3. تباطئ الاستثمار الاستراتيجي في الغاز المصاحب، الذي يُحرق بنسبة تفوق 50% رغم كونه مورداً بديلاً للاستيراد المكلف، مما يزيد من الاعتماد على الغاز المستورد.

4. غياب التوازن والتنوع في استثمار الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة، مما يجعل أراضي الطاقة حكراً على دول معينة دون غيرها، ويضعف من مرونة العراق في استثمار ملف الطاقة في علاقاته الخارجية.

5. الاعتماد المزمّن على دول الجوار في تأمين الكهرباء والغاز، مما يجعل القرار الطاقوي مرتهناً بالضغوط الإقليمية والتقلبات السياسية.

6. استمرار عمليات تهريب النفط براً وبحراً، حيث تتم عمليات التهريب براً عبر بعض المحافظات وإقليم كردستان وصولاً إلى إيران وتركيا، وبحراً عبر المياه الإقليمية باستخدام السفن الإيرانية أساليب تموينه متطورة. الأخطر هو تزوير وثائق رسمية باسم شركة «سومو»، ما يعرضها لشبهات قانونية ويهدد بفرض عقوبات دولية، الأمر الذي يقوض الشفافية ويضعف سيادة العراق على موارده.

وتفاقم هذه المخاطر مع بيئة إدارية مترهلة، تعاني من البيروقراطية والفساد، ومناخاً استثمارياً طارداً للقطاع الخاص.

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة

شهد قطاع الطاقة في العراق خلال السنوات الماضية محاولات متعددة للإصلاح، اتخذت شكل مشاريع متفرقة واتفاقيات مرحلية. تم توقيع عقود لربط الشبكة الكهربائية مع دول الجوار (الأردن، الخليج، تركيا)، وأعلنت مبادرات للطاقة الشمسية، وجرى توقيع اتفاقيات لاستثمار الغاز المصاحب، أبرزها مع شركة توتال إنرجي الفرنسية.

لكن رغم هذه الجهود، غابت الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وفُقد التنسيق بين الجهات التنفيذية،

وهو ما أضعف الأثر العملي لهذه المشاريع. فلم تُحل أزمة الطاقة، بل ازداد الاعتماد على الاستيراد، وارتفعت كلفة الدعم الحكومي للطاقة، واستمر حرق الغاز، وتوسّع استخدام المولدات الأهلية ذات الأثر البيئي والاقتصادي الخطير.

القصور الرئيس كان في غياب آليات التقييم المرحلي، وانعدام قياس الأثر التنموي والبيئي، وغياب الحوكمة الصارمة على تنفيذ المشاريع. كما لم تُمنح المحافظات صلاحيات إنتاجية، ولم يُحرك القطاع الخاص بطريقة تشاركية. ناهيك عن التعثر في إيقاف شبكات التهريب المنظمة داخل العراق، مما أدى إلى استمرارية تهريب النفط العراقي.

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى المستقبلية

لكسر حلقة التبعية والهشاشة، يحتاج العراق إلى تحول جذري في إدارة ملف الطاقة، عبر تبني رؤية وطنية لأمن الطاقة تركز على أربع دعائم:

1. حوكمة قطاع الطاقة

تأسيس هيئة وطنية لأمن الطاقة بصلاحيات مستقلة تضع السياسات، تراقب التنفيذ، وتصدر تقارير دورية تربط الأداء الطاقوي بالاستقرار الاقتصادي والبيئي. كما يجب تبني برنامج وطني للتدقيق الطاقوي يرصد الفاقد، والاختلالات، ويحدّد أولويات الاستثمار.

2. تحرير السوق وتطوير البنية التحتية

يتطلب تأمين الطاقة مستقبلياً تحديث الشبكات وتبني تقنيات الشبكات الذكية، إلى جانب فتح الباب أمام استثمارات القطاع الخاص وفق نظام شراء الطاقة (PPA) ضمن إطار من الشفافية وحماية المستهلك.

3. التحول الغازي

لا بد من إنهاء حرق الغاز المصاحب خلال ثلاث سنوات، عبر إشراك شركات دولية متخصصة، وإنشاء مركز وطني لبحوث الغاز، وتمويل المشاريع عبر سندات سيادية مخصصة للمواطنين، ما يعزز ثقة المجتمع ويمنح المشروع طابعاً وطنياً جامعاً.

4. توطين الطاقة المتجددة

يتوجب على العراق أن يجعل الطاقة المتجددة ركيزة لا مجرد خيار بديل، بفرض حد أدنى من الإنتاج المتجدد على مستوى المحافظات، وتمويل مختبرات بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتحفيز الابتكار المحلي في تقنيات التخزين والتحلية.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

لترجمة هذه الرؤية إلى نتائج ملموسة، يجب البدء بحزمة سياسات تنفيذية ذات طابع تشاركي ومرحلي:

1. إقرار قانون وطني لأمن الطاقة، يدمج البعدين النفطي والكهربائي في إطار واحد يربط بين السيادة الاقتصادية والاستدامة البيئية.
2. تحويل وزارة الكهرباء إلى شركة قابضة وطنية تعمل على أسس تجارية وخاضعة للرقابة من قبل هيئة مستقلة للطاقة.
3. إطلاق مبادرة كل محافظة تولد لتشجيع إنتاج محلي للطاقة بنسبة معينة، تُكافأ عليه إدارياً ومالياً.
4. إنشاء صندوق سيادة الطاقة لتمويل مشروعات إحلال الغاز المحلي محل المستورد، يُمول من فوائض النفط.
5. اتباع النهج التوازني في تنويع مصادر الشركات المستثمرة في حقول النفط والغاز

للحيلولة دون هيمنة الشركات الصينية على قطاع الطاقة في العراق.

6. إدراج بند خاص في الموازنة لتصفير ديون استيراد الوقود تدريجياً، وتوجيه هذه الأموال إلى البنية التحتية.
 7. تعديل عقود الاستيراد مع دول الجوار لتشمل تقنيات التخزين والاستجابة للطوارئ، وتقليل الاعتماد الموسمي.
 8. تشكيل لجنة دائمة تُعنى بمتابعة ورصد نشاطات تهريب النفط ومشتقاته سواء عبر المحافظات العراقية مروراً بإقليم كردستان أو عبر الموانئ والمياه الإقليمية العراقية.
 9. إطلاق حملة وطنية للتوعية بأمن الطاقة في المدارس والجامعات والإعلام، لتعزيز مفاهيم الترشيذ والسيادة والتحكم بالطلب.
 10. انشاء برامج جباية حقيقية يكون فيها المواطن شريك في عملية نقل الطاقة.
 11. تحديث نظام العدادات الكهربائية وطرق الدفع وذلك عبر الآتي:
- التعاقد مع شركات محلية ودولية متخصصة لتوريد وتركيب عدادات كهرباء ذكية مسبقة الدفع، تعتمد على نظام الكارتات الإلكترونية القابلة للشحن عبر بطاقات الدفع الإلكترونية مثل «الفيزا» و«ماستر كارد»، بما يسهم في ضبط الاستهلاك، وتحقيق العدالة في الفوترة، وتعزيز ثقافة الترشيذ.
 - ربط العدادات الجديدة بمنصة رقمية موحدة تتيح للمستهلكين تتبع استهلاكهم بشكل لحظي، وتقديم حوافز للمستخدمين الذين يحققون نسب خفض في الاستهلاك.

مخاطر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق

ملخص تنفيذي: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح عماداً من أعمدة الأمن القومي والحوكمة الرشيدة في العراق. إن تجاهل التهديدات السيبرانية يعرض مؤسسات الدولة والمجتمع لمخاطر غير قابلة للاحتواء، في حين أن الاستثمار الاستراتيجي في الأمن الرقمي والتحول المتوازن يمكن أن يفتح آفاقاً للنمو، الابتكار، والسيادة المعلوماتية. المطلوب اليوم ليس فقط استدراك المخاطر، بل الانخراط في مشروع وطني شامل لبناء عراق رقمي آمن وفعال.

أولاً: استعراض المخاطر

يواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق تحديات متصاعدة تمس جوهر الأمن الوطني والبنية المؤسسية للدولة. في مقدمة هذه التهديدات تأتي الهجمات السيبرانية، التي تستهدف البنية التحتية الرقمية الحكومية والخاصة، وتهدد بشلّ الخدمات الأساسية مثل النقل، الاتصالات، والمصارف. هذه الهجمات، سواء من جهات أجنبية أو داخلية، تندرج ضمن تهديدات «الحرب السيبرانية» الحديثة. تليها اختراقات البيانات، حيث تُستهدف قواعد البيانات التي تحوي معلومات حساسة للمواطنين، لا سيما في وزارات الصحة، التعليم، المالية،

والداخلية، مما يشكل خطراً على الخصوصية، وثغرات يمكن استغلالها في الابتزاز، التجسس، أو التحريف المتعمد للمعلومات. تُضاف إلى ذلك المخاطر الجيوسياسية، حيث يمكن أن تؤدي التوترات الإقليمية إلى تعطيل الكابلات الأرضية أو البحرية التي تربط العراق بشبكات الإنترنت العالمية، ما يضعف الاتصال الدولي ويعرض البلاد للعزلة الرقمية أو حجب المعلومات الحيوية. علاوة على ذلك، يُعد غياب توجه وطني لبناء بنية تحتية لتقنيات الذكاء الاصطناعي من المخاطر المستقبلية الكبرى. فمع التسارع العالمي في هذا المجال، سيؤدي استمرار

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى والسياسات المستقبلية

لإدارة هذه المخاطر بشكل فعال، يجب الانتقال من ردود الفعل إلى التخطيط الاستراتيجي الاستباقي، من خلال إنشاء إطار وطني شامل للأمن السيبراني والتحول الرقمي، يستند إلى أربع دعائم أساسية:

1. الحوكمة الرقمية الموحدة: عبر تأسيس هيئة وطنية مستقلة للأمن السيبراني ترتبط مباشرة برئاسة الوزراء، تتولى رسم السياسات، إصدار المعايير، ومراقبة تنفيذها في المؤسسات كافة.
2. إصلاح تشريعي وهيكلية: من خلال إعداد حزمة تشريعات عصرية تنظم الجرائم الإلكترونية، حماية البيانات الشخصية، حرية المعلومات، والأمن الرقمي، بما يتوافق مع المعايير الدولية.
3. التحول الرقمي المتوازن: عبر تقليص الفجوة الرقمية بين المحافظات، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية للاتصالات في المناطق النائية، واعتماد تقنيات متنقلة ومرنة لتوسيع الوصول.
4. شراكات دولية وتقنية: بتعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى، والوكالات الدولية، لتأمين نقل الخبرات، استخدام الأدوات المتقدمة في كشف الهجمات، وتبني أنظمة التشفير المتقدمة والمعايير المفتوحة.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

لتفعيل الرؤية أعلاه، ينبغي الشروع بحزمة متكاملة من الخطوات التنفيذية والتشريعية التي تتسم بالمرونة والواقعية، وتحقق مردوداً فعلياً على المدى القصير والمتوسط، مع

العراق خارج هذه المنظومة إلى تعميق الفجوة التكنولوجية، وتقويت فرص النمو، وتزايد الاعتماد على الخارج، بما يُضعف من سيادته الرقمية واستقلاله المعرفي. وأخيراً، يبقى تعطل الخدمات الرقمية الحيوية بسبب الكوارث الطبيعية، ضعف البنية التحتية، أو الهجمات المتعمدة، تهديداً دائماً لأداء المؤسسات، الأمن العام، وسير الحياة الاقتصادية.

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة في إدارة هذه المخاطر

استجابت الدولة العراقية خلال السنوات الأخيرة لبعض هذه التهديدات من خلال الاستثمار في توسيع شبكات الألياف الضوئية، وتعزيز البنية التحتية للاتصالات في المدن الكبرى، لكن هذه الجهود ظلت محدودة في الوصول إلى المناطق الريفية والهشة، ما عمّق الفجوة الرقمية. على صعيد الأمن السيبراني، تم إطلاق مبادرات لتدريب الكوادر الفنية وتعزيز وعي المؤسسات بمخاطر الهجمات الإلكترونية، وظهرت محاولات أولية لتشكيل وحدات حكومية للأمن الرقمي، لكنها ما زالت في طور التأسيس وتفتقر للموارد والتشريعات اللازمة.

ومع تزايد الحاجة إلى حماية القطاعات الحيوية، بدأ التركيز على أمن المعلومات في القطاعين الصحي والتعليمي، إلا أن العمل ما زال مُبعثراً، دون إطار وطني موحد أو خطة تنسيق بين الجهات المختلفة.

أما على المستوى التشريعي، فلا تزال اللوائح القانونية المنظمة للأمن السيبراني والخصوصية الرقمية غير مكتملة أو غير مفعلة، وهو ما يترك فجوات قانونية يمكن استغلالها من قبل جهات معادية أو إجرامية.

تعزيز تموضع العراق الرقمي في البيئة التنافسية الإقليمية والدولية:

1. إصدار قانون الأمن السيبراني الوطني ، يتضمن إنشاء هيئة مركزية للأمن السيبراني ، آليات حماية البيانات ، وقواعد جزائية صارمة للمخالفات الرقمية .

2. تشريع «قانون سيادة البيانات الوطنية» ، يتضمن حظر تخزين أو معالجة بيانات المواطنين العراقيين خارج البلاد من دون موافقة سيادية ، وإنشاء مراكز بيانات وطنية ، وتنظيم عمل الشركات الأجنبية وفق إطار قانوني يضمن حماية الخصوصية والسيادة الرقمية .

3. إطلاق برنامج الحماية السيبرانية للقطاعات الحيوية ، يبدأ بوزارات الداخلية ، الدفاع ، الصحة ، التعليم ، والمالية ، ويتضمن تطوير البنية التحتية وتحديث أنظمة الحماية ، تدريب الموظفين ، وتنفيذ اختبارات اختراق دورية ، وتقييم المخاطر .

4. تأسيس مركز وطني للاستجابة للطوارئ السيبرانية (CERT) ، يعمل على مراقبة التهديدات الرقمية ، إصدار التحذيرات الاستباقية ، والاستجابة الفورية للحوادث الرقمية .

5. إطلاق استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي ، تتضمن بناء بنية تحتية رقمية مرنة ، تأهيل الموارد البشرية ، وإنشاء «مجلس او مركز وطني للذكاء الاصطناعي» يشرف على تطوير البنية التحتية ، تشجيع الاستثمار المحلي في هذه التقنيات ، وربط الذكاء الاصطناعي بخطط التحول الرقمي الشامل لاسيما في القطاعات الخدمة والاقتصادية .

6. إطلاق الخطة الوطنية لسد الفجوة الرقمية ، تستهدف المناطق الريفية عبر دعم

وصول خدمات الانترنت ، تخفيض تكاليف الاشتراك ، وتوسيع شبكات الهاتف النقال .

7. دمج تعليم الالوعي الرقمي في المناهج المدرسية والجامعية ، لتكوين جيل واع بالحقوق الرقمية ومخاطر الفضاء السيبراني ، إلى جانب دعم الجامعات لإدخال تخصصات الأمن السيبراني ، ودعم البحوث التطبيقية والمختبرات التقنية .

8. إنشاء صندوق لدعم الابتكار السيبراني المحلي ، لدعم الشركات الناشئة في مجالات الأمن الرقمي ، الذكاء الاصطناعي ، التطبيقات الآمنة ، وخدمات الحوسبة السحابية ذات البعد السيادي .

9. اعتماد سياسة وطنية تكافح التضليل المعلوماتي الرقمي ، تتضمن إنشاء مرصد وطني لرصد الإشاعات والمعلومات المضللة ، تطوير أدوات رقمية لاكتشاف حملات التأثير ، وتعزيز الشفافية الحكومية في إيصال المعلومة .

10. إدراج ملف الاتصالات الرقمية في الحوار الإقليمي ، لا سيما مع تركيا وإيران ودول الخليج ، بهدف تنسيق البنية التحتية العابرة للحدود وتأمين مسارات الاتصالات .

المخاطر المجتمعية والقيمية في العراق

ملخص تنفيذي: يواجه العراق في عام ٢٠٢٥ تحديات مجتمعية وقيمية مركبة تُهدد الأمن القومي بمختلف أبعاده، من ضعف الاستقرار السياسي وتفشي الفساد إلى التحديات البيئية والاقتصادية، وانتشار المخدرات، والأمية، وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاكل أطفال النزاعات. لا تزال الإجراءات الحكومية والمجتمعية قاصرة عن تحقيق الاستجابة المطلوبة بسبب ضعف التنفيذ، التمويل، وتشتت الجهود. ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر اعتماد استراتيجية وطنية شاملة تعزز الحوكمة، تنسق بين المؤسسات، تدعم محاربة الفساد والمخدرات، وتنهض بالتعليم ومحو الأمية، وتكافح التضليل المعلوماتي، مستفيدة من أدوات التكنولوجيا والبيانات.

أولاً: استعراض المخاطر

تشهد البيئة المجتمعية في العراق تراكباً خطيراً للمخاطر التي تهدد أمنه واستقراره على المدى القريب والبعيد، حيث تتداخل الأبعاد السياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، القيمية، والبيئية في تشكيل صورة معقدة من التحديات: يُعد ضعف الاستقرار السياسي من أبرز هذه المخاطر، إذ يعاني النظام السياسي من ترهل المؤسسات وتراجع فاعليتها وقدرتها، ما يفقد الدولة قدرتها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين المواطن والدولة ويقوض انتاجية وشرعية مؤسساتها. هذا الضعف يُفاقمه الفساد المستشري

الذي لا يقتصر على مستوى الممارسة الإدارية، بل تحول إلى نمط اجتماعي مألوف في بعض السياقات المجتمعية، وبات يقوض ثقة المواطن بالحكومة، ويُعطل تنفيذ المشاريع التنموية، ويخلق بيئة طاردة للاستثمار ويعزز حالة الانهيار المؤسسي.

ويُضاف إلى ذلك خطر الانقسامات الاجتماعية المتصاعدة، حيث يتراجع الإحساس بالهوية الوطنية الجامعة لحساب الانتماءات الفرعية والطائفية، ما يضعف التماسك الوطني ويُعمّق الانفصال بين مكونات المجتمع، ويُقلص من قدرة الدولة على بناء عقد اجتماعي جامع.

وتبرز آفة المخدرات كواحدة من التهديدات المتفاقمة التي تُهدد الشباب - الركيزة الديمغرافية لمستقبل العراق - حيث يسهم انتشار المخدرات في تدمير البنية الاجتماعية وتفكيك النسيج الاجتماعي، ويغذي الجريمة، ويؤدي إلى تفكيك الأسرة، ما يُنذر بعواقب طويلة المدى على الأمن المجتمعي.

وفي السياق نفسه، تسهم وسائل التواصل الاجتماعي غير المنظمة في تعميق حالة التفكك المجتمعي، إذ تنتشر عبرها الأخبار الكاذبة، والشائعات، وخطابات الكراهية دون رادع أو تنظيم، ما يؤدي إلى زعزعة السلم الأهلي وتعزيز الانقسام داخل المجتمع ويضعف الوحدة الوطنية.

علاوة على ذلك، تبرز معضلة الطلاق كأحد المخاطر المجتمعية التي أخذت تثير قلقاً مجتمعياً واسعاً في العراق، لا سيما مع ارتفاع نسبة الطلاق بين الشباب. فقد وصلت نسبة الطلاق في العام 2024 وحده بحسب بيانات مجلس القضاء الأعلى إلى أكثر من 70 ألف حالة طلاق، بمعدل يقترب من 200 حالة يومياً، مما يشكل تهديداً لاستقرار الأسرة والمجتمع العراقي، ناهيك عن زيادة معدلات الانحراف والجريمة، وتدهور الحالة النفسية للأطفال والمطلقات، وتراجع الأداء الأكاديمي المساهم في استقرار المجتمع. فضلاً عن ذلك، تمثل مشكلة أطفال داعش الذين نشأوا في بيئات النزاع ومخيمات النزوح، خطراً مستقبلياً، إذ يعانون من مشاكل اجتماعية عدة تجعلهم عرضة للتطرف والعزلة.

كما يشكل نقص المياه والتصحر خطراً بيئياً متنامياً، يُهدد الأمن الغذائي ويسهم في إضعاف المجتمعات الريفية والحضرية على السواء، ويُفاقم الهجرة الداخلية والنزاعات المحلية على

الموارد، في ظل غياب سياسات متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية.

ولا تقل الأمية الأبجدية خطراً، فهي تُعد أحد أبرز المعوقات البنيوية التي تُعطل جهود التنمية، وتحد من مشاركة المواطن في الشأن العام، وتُسهم في استمرارية الجهل والفقر، ما يجعلها نقطة انطلاق لسلسلة من التحديات الأخرى المتصلة بالتعليم وسوق العمل والحياة المدنية.

ثانياً: تقييم الإجراءات المتخذة في إدارة هذه المخاطر

رغم إدراك الجهات الحكومية والمجتمعية لخطورة هذه المخاطر، إلا أن تنفيذ السياسات لا يزال يواجه عقبات عدة. فالإجراءات المتعلقة بالاستقرار السياسي وإصلاح المؤسسات ما زالت محدودة التأثير بسبب ضعف التنفيذ والفساد المستشري. وفي مجال مكافحة الفساد، تم تطوير بعض الإجراءات التنفيذية، لكنها تعاني الضغوط السياسية الحزبية التي تحد من فعاليتها على الأرض، وبالرغم من تلك الإجراءات القانونية ضد الفساد، ولكنها لم تستطع إحداث تغيير جذري في الثقافة الاجتماعية المحيطة. بالرغم من تراجع حمة الطائفية بين العراقيين، ولكن لاتزال الانتماءات الفرعية هي الحاكمة، علاوة على غياب برامج حكومية شاملة تُبرز الانتماء الوطني للأفراد، وتعزز التماسك المجتمعي.

في مواجهة المخدرات، توجد حملات أمنية مستمرة وتنسيق جارٍ مع دول الجوار، ولكن لاتزال تلك الحملات تفتقر إلى الدعم المجتمعي الكافي، مع عدم وجود مبادرات توعوية كافية، مما يجعل الجهود الأمنية أقل تأثيراً في الحد من انتشار المخدرات، وهو ما يجعل السيطرة على هذه الظاهرة ضعيفة.

أما بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي، فلا توجد حتى الآن تشريعات صارمة أو آليات رقابة فعالة، مع غياب برامج وطنية منظمة للوعي بمخاطر المعلومات المضللة.

في حين لا تزال معدلات الطلاق في العراق مرتفعة على الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، ويُعزى ذلك إلى استمرار العوامل المسببة للطلاق، وفي مقدمتها الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي دون وعي أو تنظيم، والتحديات الاقتصادية، وزواج القاصرات، والعنف الأسري، إلى جانب الصراع المتصاعد بين القيم الاجتماعية التقليدية في المجتمع العراقي والقيم الثقافية الوافدة.

في مجال محاربة الأمية، تم تبني بعض البرامج التعليمية، لكنها تعاني من ضعف التمويل، وانتشار الفقر، مما يؤثر على استدامتها وفعاليتها. وبالنسبة لأطفال داعش، هناك بعض المبادرات لتأهيلهم اجتماعياً ونفسياً، لكن الدعم لا يزال محدوداً لاسيما مع تراجع الولايات المتحدة والمنظمات الدولية عن دعم برامج الإدماج والتأهيل الخاصة بهم.

أما التحديات البيئية والاقتصادية، فيتم التعامل معها عبر مشاريع ومبادرات محدودة، مع وجود قصور في التنسيق بين الجهات ذات الصلة، وعدم كفاية الموارد المالية والفنية لمواجهة التصحر وأزمة المياه بشكل شامل.

ثالثاً: آلية إدارة المخاطر والرؤى

والسياسات المستقبلية

تتطلب المخاطر المجتمعية في العراق إدارة متكاملة واستراتيجية شاملة تعتمد على محاور أساسية:

1. تعزيز الحوكمة والإصلاح السياسي: تطوير مؤسسات الدولة لتكون أكثر شفافية ومساءلة، مع مكافحة فعالة للفساد، وإرساء بيئة مستقرة للعيش والعمل.
2. مكافحة المخدرات عبر برامج متكاملة: تشمل الأمن، التوعية، إعادة التأهيل، ودعم الأسرة والمجتمع المحلي للحد من انتشار هذه الظاهرة.
3. إطلاق مشروع وطني للهوية الجامعة: يتضمن مراجعة المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي والثقافي، بهدف ترسيخ مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون، والاحتراف بالتنوع الثقافي بوصفه مصدر قوة لا تهديد، بما يعزز الانتماء الوطني فوق الانتماءات الفرعية.
4. تحسين جمع وتحليل البيانات: إنشاء نظام وطني موحد لرصد المخاطر القيمية، يعتمد على بيانات دقيقة وشاملة تتيح رسم سياسات فعالة تستند إلى معلومات موثوقة.
5. برامج توعية شاملة: تطوير حملات وطنية متواصلة توضح مخاطر الفساد، المخدرات، سوء استخدام وسائل التواصل، مع التركيز على دور الأسرة والمدارس في التربية والقيم.
6. تعزيز التنسيق المؤسسي: تشكيل لجنة عليا تجمع الجهات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتنسيق جهود مكافحة الفساد، المخدرات، والأمية، وتنظيم التواصل الاجتماعي.
7. تبني نهج متعدد الأبعاد للحد من مخاطر أزمة الطلاق في المجتمع العراقي، يقوم على أسس اقتصادية، قانونية، تربوية، نفسية، وتقنية. فضلاً عن قيام شراكة فاعلة بين الحكومة، المؤسسات الدينية، المجتمع

- المدني، والقطاع الخاص. وتبني استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق تعتمد على التدخل بسرعة وبشكل وقائي لحالات الطلاق، مع متابعة مستمرة وتقييم دوري.
8. التركيز على التعليم ومحاربة الأمية: إعطاء أولوية قصوى لمحو الأمية وتعزيز جودة التعليم، باعتباره الحل الجذري للعديد من المشاكل القيمية والاجتماعية.
9. تنويع الاقتصاد الوطني: تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
10. التعامل الشامل مع أطفال النزاعات: توفير برامج تأهيل نفسي واجتماعي وتعليمي، مع دمجهم في المجتمع بشكل فعال لمنع التطرف.
11. القيام بإصلاح تشريعي داعم: تحديث وتفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، المخدرات، وتنظيم الإعلام الرقمي، مع ضمان تنفيذها الفعلي، وتوفير آليات فعالة للمحاسبة والرقابة الشعبية والقضائية.
12. تعزيز التعاون الدولي: استثمار الدعم الدولي في مجالات الإصلاح السياسي، البيئي، والإنساني، مع بناء شراكات مستدامة.

رابعاً: السياسات الآنية والمستقبلية (التنفيذ العملي)

- للوصول إلى حلول فعالة، يجب اعتماد الإجراءات العملية التالية:
1. إطلاق برنامج شامل لتعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي بهدف رفع كفاءة مؤسسات الدولة وضمان فاعليتها ونزاهتها واستقلالها عن التأثيرات السياسية والزبائنية.

- يركز البرنامج على بناء مؤسسات حكومية فعالة وشفافة تدار بالكفاءة لا الولاء، وتلتزم بمعايير المساءلة والمحاسبة بما يعزز ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء.
- يتضمن البرنامج فصل المناصب الإدارية عن الولاءات السياسية عبر تطبيق نظام خدمة مدنية قائم على الجدارة في التعيينات والترقيات، واعتماد ميثاق شرف وظيفي ملزم لكبار موظفي الدولة يحدد مسؤولياتهم ويمنع التدخل السياسي في عملهم. كما يشمل إنشاء وحدة تحقيق مستقلة ضمن هيئة النزاهة، مختصة بالنظر في حالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ داخل مؤسسات الدولة.
- وفي المؤسسات الخدمية، يتم اعتماد آليات تقييم تعتمد على رضا المواطنين (المستفيدين) عن جودة الخدمات المقدمة، بحيث يُربط مستوى رضا الزبون مباشرة بمعايير الأداء والترقيات الوظيفية، بما يعزز ثقافة الخدمة العامة والمساءلة الفعالة.
- يُطبق البرنامج على مدى ثلاث سنوات، يبدأ بمرحلة تجريبية في خمس وزارات رئيسية، ليتم لاحقاً توسيعه ليشمل باقي مؤسسات الدولة. ويهدف البرنامج إلى رفع ترتيب العراق 10 مراتب في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال 3 سنوات، وتقليص التدخلات السياسية في التعيينات بنسبة 50 بالمائة.
2. تشريع قانون لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، يتضمن معايير لمكافحة الأخبار الكاذبة والمضللة، ويمنع خطاب الكراهية والتحريض في المجتمع العراقي سواء في الإعلام الرقمي أو منصات الإعلام التقليدي.
3. إقرار مدونة سلوك وطني للإعلام الرقمي لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي من

قبل هيئة الإعلام والاتصالات بما يكافح المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة ويحد من انتشار الشائعات.

4. إنشاء المرصد الوطني للمخاطر المجتمعية والقيمية في وزارة التخطيط، لرصد ومتابعة المخاطر القيمية، يوفر تقارير دورية عن تطورات الوضع، وبناء قاعدة بيانات مركزية مرتبطة بالمحافظات، وإجراء مسح سنوية حول الفقر، المخدرات، القيم الوافدة، التعليم.

5. إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتعددة المسارات (أمنية، توعوية، علاجية) لمكافحة المخدرات، بما يعزز الحملات الأمنية والتوعوية ضد المخدرات، بالتعاون مع المدارس والجامعات والمنظمات غير الحكومية، مع دعم مراكز إعادة التأهيل وتوفير بدائل اقتصادية للشباب المعرض للخطر.

6. تبني البرنامج الوطني لتعزيز التماسك المجتمعي والهوية العراقية الجامعة بهدف اتخاذ خطوات فعالة لترسيخ التماسك الاجتماعي وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة من خلال المحاور التالية:

- إدماج التماسك المجتمعي في السياسات المالية الوطنية عبر إدراج ملف التماسك الاجتماعي ضمن أبواب الإنفاق الاجتماعي في الموازنات الحكومية، مع تخصيص تمويل موجه لمشاريع تعزيز الثقة والاندماج في المناطق التي تعاني من انقسامات اجتماعية أو طائفية.

- إطلاق برامج شبابية عابرة للهويات الفرعية بالتعاون بين وزارة الشباب والرياضة ومنظمات المجتمع المدني، مثل برنامج "شباب المواطنة"، الذي يتضمن معسكرات

خدمة وطنية، وبرامج تبادل، ومنح صغيرة لمبادرات شبابية في بيئات مختلطة جغرافياً واجتماعياً، بهدف تعزيز التفاعل الإيجابي بين المكونات المختلفة.

- تبني استراتيجية إعلامية وطنية للتماسك عبر تطوير استراتيجية إعلامية شاملة تعزز قيم التعايش والانتماء الوطني، تشمل إنتاج برامج ومسلسلات تروج لقصص الوحدة الوطنية والتنوع الإيجابي، مع تفعيل آليات رقابية لمنع بث الخطابات الطائفية أو التفرقية في الإعلام التقليدي والرقمي.

- إطلاق مشروع وطني لإعادة تشكيل الهوية العراقية الجامعة وذلك عبر تشكيل لجنة وطنية متعددة التخصصات تضم وزارات التربية، والثقافة، والتعليم العالي، وهيئة الإعلام والاتصالات، تتولى إعادة صياغة المناهج الدراسية بما يعزز مفاهيم «المواطنة الجامعة»، وينتج محتوى ثقافي وتربوي موحد يُبرز الهوية العراقية المشتركة القائمة على التعدد والتكامل.

7. تبني النهج المتعدد الأبعاد للحد من مخاطر أزمة الطلاق في المجتمع العراقي عبر الآتي:

- تبني برامج سكن ودعم مالي للمتزوجين الجدد، وزيادة فرص العمل للحد من الفقر كأساس للطلاق.

- تحفيز المشاريع الصغيرة خاصة بالنساء، عبر قروض ميسرة وبرامج تدريب مهني.

- إطلاق برامج التوعية والتثقيف الأسري قبل وأثناء الزواج سواء عبر الاعلام التقليدي او الرقمي

- إطلاق حملات وطنية شاملة بمشاركة الأئمة في المساجد والحسينيات، المدارس، والإعلام، لتوصيل مفاهيم الحوار الأسري والتعامل مع ضغوط الحياة.

ووزارة التخطيط لرصد ودراسة حالات الطلاق واسبابها وآثارها المجتمعية والنفسية والاقتصادية على المجتمع والدولة، وتقوم بنشر تقارير دورية لاتخاذ سياسات مصممة بناء على بيانات دقيقة.

8. توسيع برامج محو الأمية، عبر زيادة التمويل، تدريب المعلمين، واستخدام تقنيات تعليمية حديثة لضمان وصول الخدمات التعليمية إلى جميع الفئات، خصوصاً في المناطق الريفية والمهمشة.

9. إطلاق مبادرات تأهيل شاملة للأطفال المتأثرين بالنزاعات، تركيز على التعليم النفسي والاجتماعي، وتوفير فرص تنمية مستدامة.

10. تفعيل الشراكات مع منظمات دولية لدعم الخبرات، التمويل، وتبادل المعرفة في مجالات مكافحة الفساد، مكافحة المخدرات، وتطوير التعليم.

● تفعيل برامج للحوار الأسري ضمن خطب أئمة المساجد بالتنسيق مع ديواني الوقفين الشيعي والسني، فضلاً عن تخصيص يوم أسبوعي يُعنى باستقبال قضايا ومشكلات الأسر، والعمل على تقديم حلول مستندة إلى التعاليم الدينية التي تحث على التفاهم والتواصل بين الزوجين.

● تشجيع الشباب المقبلين على الزواج بحضور دورات تأهيل زوجي تركز على التمويل، التواصل، تربية الأبناء، وضبط استخدام الإنترنت.

● فرض العقوبات المناسبة على العنف الأسري وعدم التهاون معه في ضوء التشريعات العراقية.

● تشجيع منظمات المجتمع المدني على تبني برامج دعم الاستشارات الزوجية وخدمات الدعم النفسي سواء عبر الانترنت او تطبيقات الهواتف الذكية.

● تشجيع قيام تخصصات وبرامج دراسة في مجال الاستشارات والعلاقات الزوجية في الجامعات.

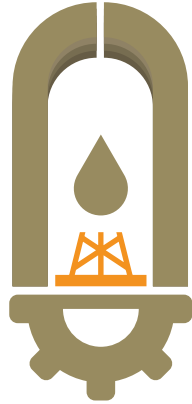
● تشجيع إنشاء مراكز او وحدات استشارية ونفسية محلية في المحافظات، لتقديم دعم سريع للأسر والافراد الذين لديهم مشاكل زوجية، وبما يساهم في استثمار اختصاصات علم النفس.

● تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحد من تأثيرها السلبي على العلاقات الزوجية.

● إعداد برامج موجهة عن تأثير وسائل التواصل والمواقع الإباحية على الأسرة، مع تضمين محتوى في المناهج المدرسية.

● انشاء وحدة رصد وتحليل في وزارة العدل تعمل بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى

اهم مشاريع مؤسسة غداً لإدارة المخاطر



مُنْتَدَى بَغْدَادِ الدَّوْلِيِّ لِلطَّاقَةِ

Baghdad International Energy Forum

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

تقرير غداً للمخاطر

غداً لإدارة المخاطر

Ghadan For Risk Management